الأخبار
al-akhbar

الاثنين 7 أيلول 2026
العدد 5868 الحادية والعشرون
Lundi 7 Septembre 2026 no 5868 21ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

تحقيق 4

«تغريبة» المنصوري
هكذا تُرِكنا وحدنا!

ماذا تفعل الحكومة بشأن الكهرباء؟

مجازر أصحاب المولّدات ولا عقوبات تردعهم
الحكومة لن ترفع الرواتب ولا حتى بدل النقل
7-6

الخطّ الرمادي: العدوّ يعيد إنتاج الاحتلال
2

إيران لأميركا
فلْتكن حرب ناقلات
8

ركاب قارب يلتقطون صوراً بالهواتف لسفينة تعبر مضيق هرمز، قبالة مدينة بندر عباس، أمس (أ ف ب)

قضية اليوم

«الخط الرمادي»: العدو يعيد إنتاج الاحتلال؟

في تطوّر هو الأول من نوعه منذ وقف إطلاق النار الشكلي في حزيران الماضي، نقل إعلام العدو عن مصادر عسكرية وأمنية أن نقاشاً يجري حول إعادة انتشار قوات الاحتلال في الجنوب، بما يشمل تقليص عديدها والانسحاب إلى مواقع ثابتة داخل حزام أمني جديد، أقرب إلى الحدود. وفي تقرير لهيئة البث الإسرائيلية، ورد أن المؤسسة الأمنية أجرت أخيراً نقاشات حول إنشاء «منطقة أمنية جديدة» أقرب إلى الحدود، من شأنها حماية مستوطنات الشمال. ويأتي هذا الانتشار بديلاً مما يسمّيه العدو «الخط الأصفر»، الذي يشمل المنطقة التي تنتشر فيها قواته حالياً، بما فيها مواقع تقع شمال الليطاني، مثل الشقيف. وبحسب التقرير، أطلق على العملية اسم «الخط الرمادي»،

ساعات دامية خلّفها عدوان إسرائيلي واسع على النبطية وقراها

على أن تتراجع قوات الاحتلال إلى مواقع تبعد نحو ثلاثة إلى أربعة كيلومترات عن الحدود.

لكن الخطة، وفق التقرير نفسه، لم تكتمل بعد ولم تحصل على موافقة المستوى السياسي، فيما لا يزال النقاش قائماً حول مصير المناطق التي ستنسحب منها القوات، ودور الجيش اللبناني، ومسار المفاوضات بين الجانبين.

في المحصلة، يتجه العدو إلى إعادة تنظيم احتلاله للجنوب، لا إلى إنهائه. ففي الوقت الذي يواصل فيه عمليات التدمير والحرف بكثافة، ولا سيما في القرى المحاذية للمناطق المحررة، لا يبدو أنه يريد العودة إلى الحدود الدولية، بل إعادة تركيز انتشاره ضمن شريط أضيق وأكثر قرباً منها. ويبدو أن نشر هذه المعلومات جاء في أعقاب الإعلان عن أن السيطرة على مرتفع علي الطاهر أنجزت المهمة الرئيسية، بما يسمح بالانتقال إلى صيغة انتشار أقل اتساعاً. وبمعزل عن أي بعد سياسي لهذه الخطوة، فإن العدو يقول، من خلال هذه الخطة، إنه لا يضمن الأمن لقواته المنتشرة في الجنوب، ولا يملك انتشاراً مريحاً ومستقراً. فقواته لا تثبت في أي نقطة لأكثر من 48 ساعة، فيما يختفي الجنود من مساحات تتجاوز 75 في المئة من الأرض المحتلة.

من هنا، يصبح «الخط الرمادي» أكثر من مجرد خطة عسكرية لإدارة انتشار القوات، ليتحوّل إلى اقتراح لإعادة تعريف الجغرافيا الأمنية في جنوب لبنان. فالخط الأزرق هو خط الانسحاب الذي أقرّته الأمم المتحدة، أما الخط الذي يقترحه العدو، فهو خط عسكري جديد داخل الأراضي اللبنانية، لا يملك، بحد ذاته، أي قيمة قانونية. لكن نجاح هذه الصيغة يبقى مرتبطاً بعامل أساسي: قدرة العدو على ضمان أمن المنطقة الواقعة خلف الخط الجديد، من دون إبقاء قواته منتشرة فيها.

وتحاول الرواية الإسرائيلية تقديم إجابات عن هذه الإشكالية بالقول إن المواقع الجديدة ستكون «قواعد لتنفيذ العمليات عند الحاجة». أي إن الانسحاب من موقع لا يعني التخلي عنه عملياتياً، بل الانتقال من وجود بري ثابت إلى قدرة على التدخل عند الضرورة. وهذا ما يجعل التصعيد الذي رافق الحديث عن «الخط الرمادي» ذا دلالة خاصة.

فالعدو لا يخفف الضغط على الجنوب بالتوازي مع الحديث عن إعادة الانتشار، بل يستخدم القوة بصورة مكثفة لإعادة تشكيل البيئة التي ستعمل فيها قواته بعد تقليص انتشارها البري. وخلال الساعات الـ48 الماضية، شهد الجنوب اعتداءات جوية، وتدمير مبانٍ وتفجيرات، وإنذارات إخلاء، واستهدافاً لمناطق تتجاوز الحزام الحدودي المقترح. وكلها أدوات تتيح للعدو محاولة الحفاظ على مجال أمني واسع، حتى في حال أصبح وجوده البري أضيق.

وفي هذا السياق، أفادت هيئة البث الإسرائيلية بأن الجيش يستعد لتفجير أنفاق في منطقة علي الطاهر خلال أيام، فيما نقلت قناة «i24» أن الجيش ينتظر موافقة المستوى السياسي لتنفيذ عملية تدمير الأنفاق، وسط تقديرات إسرائيلية بأن حزب الله يضغط على إيران لشن هجوم في حال تدمير المرتفع.

وأعطى العدو أمس إشارة إضافية إلى طبيعة ما يقصده بإعادة الانتشار، لجهة أن تقليص وجود قواته لا يعني تراجع نشاطه العسكري. فقد شهد الجنوب موجة من الغارات والتفجيرات طاولت مناطق تقع شمال منطقة الاحتلال البري الإسرائيلي، بينها النبطية الفوقا وكفرمان وعربصاليم، ما أدى إلى سقوط شهداء وجرحى مدنيين. كما طاولت الضربات منشآت مدنية وصحية، بينها مستشفى غندور في النبطية.

ومع ذلك، لا يزال من المبكر القول إن خطة «الخط الرمادي» ستدخل حيّز التنفيذ. فالمصادر الإسرائيلية تؤكد أنها لا تزال موضع نقاش ولم تحصل على موافقة المستوى السياسي. كما أن المسار الميداني نفسه يبدو مرتبطاً بما سيجري في علي الطاهر، وبقرار المستوى السياسي الإسرائيلي بشأن تدمير الأنفاق، وبالمسار التفاوضي الذي يفترض أن يُستأنف في روما الأسبوع المقبل.

وعليه، فإن «الخط الرمادي» لا يبدو، في جوهره، تراجعاً إسرائيلياً عن الجنوب، بقدر ما يبدو محاولة لإعادة صياغة طريقة السيطرة عليه: وجود بري أقل كثافة، مع إبقاء القدرة على الضرب والتدخل قائمة في مساحة أوسع. فالانسحاب من بعض المواقع لا يعني التخلي عنها عسكرياً، كما أن تضييق حزام الانتشار لا يعني بالضرورة تضييق المجال الذي يريد العدو إبقاءه تحت نفوذه الناري والأمني.

ومن هنا، بدأت تتبلور في إسرائيل فكرة «الخط الرمادي»: شريط عسكري أضيق من «الخط الأصفر»، لكنه لا يعني بالضرورة عودة السيطرة إلى أصحاب الأرض، ولا يضع حداً للقدرة الإسرائيلية على التدخل والضرب، فيما تصبح عودة السكان نفسها، وفق ما نقلته هيئة البث الإسرائيلية، جزءاً من معادلة التفاوض. فقد أفادت الهيئة بأن إسرائيل أبلغت الحكومة اللبنانية أن عودة السكان إلى المناطق التي إخليت ستعتمد على نتائج المفاوضات التي يُفترض أن تستأنف الأسبوع المقبل في روما.

(الأخبار)

بعد الغارة التي استهدف العدو على بلدة عربصاليم أمس (علي حشيشو)

السلطة تواجه بالبيانات... وعساف بدل رجّي لإدارة الخارجية

منذ إعلان العدو «السيطرة العملياتية» على مرتفع علي الطاهر، انشغل الوسط السياسي والدبلوماسي في بيروت بالسؤال عمّا بعده. وإذا كان من الصعب الجزم بالرواية الإسرائيلية، فإن أهمية المرتفع لا تقتصر على إشرافه على النبطية وإقليم التفاح وجبل الريحان وصولاً إلى جزين، بل في ما أعقبه من إعلان العدو أنه أنجز «إحكام القبضة على المنطقة الأمنية. ولم يترك وزير الحرب يسرائيل كاتس غموضاً حول النيات المقبلة، مؤكداً رفض الانسحاب منها قبل نزع سلاح حزب الله في كل لبنان.

وتكتسب هذه التصريحات وزناً إضافياً مع رفع إسرائيل مستوى جاهزيتها العسكرية، وإطلاق رئيس أركان جيشها إيال زامير تمرين «طلوع الفجر 2»، الذي يحاكي حرباً متعددة الجبهات. وتحدث زامير عن «فترة متوترة وقابلة للاشتعال على جميع الجبهات»، مؤكداً أن التمرين يختبر جاهزية القيادات والقوات والاحتياط لمواجهة سيناريو مفاجئ وواسع ومعقّد.

ومع أن هذه المعطيات لا تكفي لاستنتاج الخطوة الإسرائيلية المقبلة، فإن الميدان يؤكد أن التصعيد لم يتوقف عند علي الطاهر. فقد تواصلت الغارات يومي الجمعة والسبت، وتوسعت إلى مناطق خارج «المنطقة الأمنية»، موقعة المزيد من الشهداء والجرحى المدنيين. وفي المقابل، اكتفت السلطة بالإدانة على لسان الرئيسين جوزيف عون ونواف سلام، مع التمسك بمسار التفاوض، فيما قال رئيس مجلس النواب نبيه بري إن إسرائيل تحوّل الجنوب إلى «صندوق اقتراع بالدم». وبينما اجتمع الرؤساء الثلاثة على إدانة الاعتداءات، بقي السؤال: هل تتحول الإدانة إلى سياسة ضغط ومواجهة دبلوماسية تفرض وقف الاعتداءات والانسحاب، أم تبقى مجرد تسجيل للموقف؟

وفيما تزداد الشكوك في إمكان تغيير موقف السلطة، ولا سيما رئاسة الجمهورية والحكومة، مع تمسك عون بالمفاوضات المباشرة، تبدو «القوات اللبنانية» وكأنها تقود سياسة خارجية موازية، بمعزل عن الحكومة والرئاسة الأولى، عبر وزير الخارجية يوسف رجّي، الذي يواصل طرح مبادرات واتصالات هدفها الأساسي إدانة المقاومة وتحميلها مسؤولية ما يجري. وأوكل رجّي إلى السفير إبراهيم عساف، الذي كان مرشح «القوات» لتولي الخارجية، إعداد مشروع قرار أرسل إلى مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري، يتضمن إدانة حزب الله ونشاطه العسكري، وتبنّي قرار الدولة اللبنانية بحظر عمله العسكري، وإدانة التدخلات الإيرانية ونشاط الحرس الثوري، فضلاً عن تبنّي اتفاق الإطار بين لبنان وإسرائيل، وبنود تتصل باغتيال الرئيس رفيق الحريري وتفجير مرفأ بيروت.

والملاحظ أن عساف يتولى عملياً إدارة وزارة الخارجية، فيما يبقى رجّي بعيداً حتى عن الدوام بحجة تبلّغه تهديدات أمنية. وهكذا، فإن رجّي، الممنوع من مرافقة عون في جولاته الخارجية وغير المتابع لملف التفاوض، يقوم بدور أكثر خطورة: مراكمة التزامات على لبنان، خدمة للوصاية الأميركية والسعودية.

ابراهيم الأمين

تنافس الانتخابات في إسرائيل: وقف الحرب أو شكل إدارتها؟

بات واضحاً أن غالبية مواطني كيان العدو، المتأثرين بالأساطير اليهودية، ينظرون إلى الحرب على الآخر بوصفها جزءاً ثابتاً من هوية هذا الكيان. وهذا المجتمع يتجه اليوم نحو انتخابات باتت تشكّل عنواناً رئيسياً على جدول أعمال غالبية حكومات العالم، بعدما فرضت حروب إسرائيل المفتوحة منذ ثلاث سنوات نفسها على المشهد الدولي، ولم تترك مجالاً لتغيب أخبارها عن مئات الملايين من البشر.

لكن اتساع دائرة الاهتمام بإسرائيل لا يعود إلى حروبها وحدها، بل إلى موقعها بوصفها أحد أبرز أدوات الاستعمار الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة وأوروبا. فإسرائيل لا تتحرك في فلسطين فحسب، بل يجري توظيف اليهود ومؤسساتهم وشبكاتهم في ساحات بعيدة عنها، من أميركا الجنوبية إلى أفريقيا، وصولاً إلى شرق أوروبا وآسيا.

وكما كان اللبنانيون يتغنّون بقدرتهم على جعل الكرة الأرضية كلها تعرف اسم لبنان، فإن إسرائيل حققت، إلى حدّ بعيد، حضوراً عالمياً مماثلاً. غير أن الفارق أن اسم الكيان، خلال العقد الأخير وحتى اليوم، بات يرتبط في الوعي العالمي بالحروب والجرائم والدماء.

بالنسبة إلى بعض العاقلين من المنخرطين في الحكم في أكثر من

يواجه نتنياهو اختباراً كبيراً، ليس من أجل البقاء في السلطة فقط، بل من أجل حماية ما تبقّى من حلمه الصهيوني الكبير، وشرعية خصومه الخارجية تتطلب برنامجاً للخروج من حالة الحرب المفتوحة

منطقة في العالم، بات واضحاً أن افتراقاً جدياً نشأ بين حكومة بنيامين نتنياهو والإدارة الأميركية الحالية، وأن ما تبقى هو مستوى التنسيق الطبيعي بين دولتين حليفتين.

وفي المقابل، يبذل اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، وكذلك في أوروبا، جهداً كبيراً لحصر الموقف السلبي في أداء نتنياهو وحكومته، وعزله عن إسرائيل ككل. وتُظهر حركة يهود العالم، بوضوح، أن إسرائيل لا تمثّل قدراً محتوماً بالنسبة إلى بقية العالم.

ثم جاءت الحرب على إيران لتكشف الكثير داخل الغرب نفسه. فإذا كانت الإبادة في فلسطين ولبنان لم تترك، حتى الآن، أثراً مباشراً وحاسماً في مصالح الغرب، فإن الحرب على إيران وضعت الاقتصاد العالمي برمّته في دائرة التأثير. والأهم أن هذه الحرب جعلت الخليج العربي بأكمله ساحة حرب مفتوحة. وإذا كانت حكومات ممالك الجزيرة العربية قد نجحت في تغييب الانعكاسات الخطيرة للحرب على دولها، اقتصادياً واجتماعياً وحتى سياسياً، فإن من بيدهم القرار يعرفون جيداً حقيقة ما يجري. وبالتالي، فإن لهذه الحرب أثرها الكبير في المصالح الغربية القائمة فيها، وفي مستقبل هذه المصالح أيضاً.

في إسرائيل نفسها، ظلّت الفئة القليلة من مسار الحرب المفتوحة محدودة التأثير. وتُظهر الإحصاءات الصادرة في الكيان حول حجم الهجرة المعاكسة ونوعيتها، خلال السنوات الثلاث الماضية، أن ما يُطلق عليه إسرائيلياً اسم «النخبة المهنية»، في الفئة الأكثر هروباً من الواقع الحالي، ليس فقط من أجل حماية مصالحها القائمة على خدمات مطلوبة في عالم التكنولوجيا والطب والهندسة والصناعات الخاصة، بل لكونها باتت، مع الوقت، مجموعة تنتمي في تفكيرها وسلوكها إلى التيار الليبرالي الغربي، حيث السوق مفتوحة لاستثمارات تستند إلى القوة أيضاً، لكنها تنشد الاستقرار من أجل ديمومة استثماراتها.

وقد وجدت هذه الفئة في تصاعد نفوذ اليمين، المستند إلى قاعدة لا ترى في الخدمة العامة أولوية، خصماً يهدد مستقبلها. يضاف إلى ذلك أن دخول إسرائيل في حالة طوارئ مفتوحة انعكس على سلوك السياسيين من جهة، وعلى هامش الحريات الإعلامية من جهة ثانية، وعلى بيئة الاستثمار من جهة ثالثة.

وقد وجدت هذه الفئة في تصاعد نفوذ اليمين الذي يستند إلى قاعدة عاطلة عن الخدمة العامة، خصماً يهدّد مستقبلها، عدا أن دخول إسرائيل في حالة طوارئ مفتوحة، انعكس على سلوك السياسيين من جهة وعلى حريات الإعلام من جهة ثانية، وعلى مشاريع الاستثمار من جهة ثالثة، وكلها أسباب تدفع هذه «النخبة» ومن بقي منها في إسرائيل، إلى البحث عن سياق آخر للمسار السياسي.

ومع ذلك، فإن المتنافسين على السلطة في الانتخابات المقرّرة بعد نحو ستة أسابيع، لا يُظهرون خلافات استثنائية حول جوهر المشروع التوسّعي للكيان. بل إن الطبيعة العدوانية الغالبة على المجتمع الإسرائيلي تجعل التنافس الانتخابي يدور أساساً شعارات تركّز على اعتبار نتنياهو فاشلاً في إدارة الحرب، وعلى أن قراراته جعلت جيش إسرائيل عبارة عن مجموعة من القتلة المُطاردين في العالم، وأن نفوذ المتطرفين مثل بن غفير وسموتريتش يوجّه ضربة إلى صورة إسرائيل في العالم. وكل ما يريده خصوم نتنياهو، هو القول - حتى اللحظة - إنهم يعترضون على أسلوبه في الحكم، وإنه بات عليه الابتعاد وأن يترك لهم إدارة المعركة بطريقة مختلفة.

في الولايات المتحدة، يدور همس حول نقاش داخل الإدارة الأميركية بشأن ضرورة إحداث تغيير سياسي كبير في إسرائيل، بما يتيح دفع الكيان إلى الخروج من حالة الحرب المفتوحة والانتقال إلى مسار التسوية، وما يقتضيه ذلك من تنازلات، سواء في غزة أو لبنان أو سوريا.

وبين داعمي إسرائيل في الولايات المتحدة، ثمّة من أوقفوا ممارسة الضغط الجدّي على دول مثل السعودية وتركيا لعقد تسويات مع إسرائيل، بعدما أدركوا أن هذا المسار لم يعد قابلاً للانطلاق بالشروط التي كان يُفترض أن تسير وفقها الأمور قبل ثلاث سنوات.

وحتى السلطة الجديدة في سوريا، التي أعلنت منذ اليوم الأول باتت خارج دائرة الصراع مع إسرائيل، تجد نفسها، يوماً بعد يوم، أمام حالة من الانكسار، بفعل إصرار إسرائيل على إخضاعها بكل الوسائل. ويضاف إلى ذلك التوتر الجدّي في العلاقة بين إسرائيل ومصر، ما يجعل الأردن، ملحقه المتمثّل بسلطة رام الله، الطرف الوحيد المنخرط في تنسيق كامل مع إسرائيل، سياسياً وأمنياً وعسكرياً.

قد يبدو الرهان على الانتخابات الإسرائيلية مناسباً لقوى كثيرة، لكن الأهم أن هذا الاستحقاق بات ممراً إلزامياً لرسم مسار المرحلة المقبلة. فحتى لو بقي نتنياهو في الحكم، لن يكون قادراً على مواصلة الوضع القائم بالشكل نفسه، ليس إرضاءً للآخرين، حلفاء كانوا أم خصوماً، بل لأن الاختبار الحقيقي للقدرة على التحمّل لم يعد يتعلق بالجيش وحده، وإنما بقدرة المجتمع الإسرائيلي نفسه على الاستمرار في حالة حرب مفتوحة، خصوصاً أن عناصر المبادرة لن تبقى إلى وقت طويل محصورة بيد إسرائيل!

تصعيد العدوّ: أهداف وقيود ورهانات على تغيير المعادلة

علي حيدر

لا يمكن قراءة تصعيد الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان بوصفه سلسلة من العمليات المنفصلة أو مجرد رد فعل على حدث ميداني. فكل مبادرة عدوانية تصدر أساساً عن منطق استراتيجي يوجّه مؤسسة القرار السياسي والأمني، ويحدّد استخدام القوة وحجمها وأهدافها ونطاقها الجغرافي وأدواتها، بما ينسجم مع أولوياتها السياسية والردعية. ومن هذه الزاوية، تبدو الاعتداءات الراهنة حلقة ضمن سياسة أوسع تجاه لبنان والمقاومة، وإن حملت في كل مرحلة سمات إضافية تفرضها المتغيّرات الإقليمية واللبنانية والميدانية.

وعليه، من الضروري التمييز بين مستويين متداخلين في تفسير التصعيد: مستوى بنيوي ثابت نسبياً، يتصل بالأهداف الإسرائيلية الكبرى تجاه لبنان وموقع المقاومة في معادلة الأمن الإسرائيلي؛ ومستوى ظرفي متغيّر، يرتبط بتوازنات اللحظة، والفرص التي ترى إسرائيل أنها باتت متاحة أمامها، والقيود التي لا تزال تمنعها من الانتقال إلى مستويات أعلى.

على المستوى البنيوي، يحرص العدو على منع وجود قوة مقاومة في لبنان تشكّل عنصر استنزاف لاحتلاله، وتمتلك، مع دعم حلفائها، مستويات من الردع المتحرك تهدّد أطماعه واستراتيجيته في لبنان، وتؤثّر في حسابات القرار الإسرائيلي، وتفرض أثماناً على استخدام القوة. وتبقى الجبهة الشمالية ضمن دائرة التهديد المستمر.

وقد استهدفت الحرب المفتوحة منذ وقت طويل، بدرجات وأشكال مختلفة، إحداث تحوّل أعمق في هذه المعادلة، إلا أن النتائج الميدانية والسياسية لم

يحاول العدو فرض معادلة ردع أحادية الاتجاه يحتفظ فيها بحرية المبادرة فيما تقيّد حرية الطرف المقابل

تسمح بترجمة التفوق العسكري الإسرائيلي إلى حسم نهائي. فقد استطاعت إسرائيل إحداث خسائر كبيرة وتغيير بعض الوقائع، لكنها لم تُسقط المقاومة من المعادلة اللبنانية ولم تمنعها من إعادة إنتاج عناصر القوة. وفي الوقت نفسه، منحتها الظروف اللاحقة هامشاً أوسع للعمل مما كان متاحاً في مراحل سابقة، ولا سيما أن التحولات الإقليمية وتطورات الساحة السورية والتغيّرات في لبنان، إلى جانب النتائج العسكرية للحرب، أسهمت في تعديل تقديرات الفرص والمخاطر داخل المؤسسة الإسرائيلية.

لهذا السبب تحديداً، تتحرك الاعتداءات الإسرائيلية بين الفرصة والقيد. فهي ليست سياسة مطلقة الحرية، وليست، في المقابل، مجرد عمليات محدودة لا رابط استراتيجياً بينها، ثمة محاولة لاستثمار كل فرصة لتغيير الواقع بصورة تراكمية، مع الحرص، في معظم المراحل، على البقاء، دون العتبة التي قد تستدعي مواجهة واسعة لا تستطيع إسرائيل التحكم بمساراتها أو نتائجها. لكن الفرص والقيود ليست ثابتة؛ فقد يضيق هامش العدوان فجأة أو يتسع، تبعاً لتغيرات البيئة الإقليمية واللبنانية، أو لتبدّل تقديرات رد فعل المقاومة وإيران والولايات المتحدة وسائر الأطراف. ومن هنا، يمكن فهم التصعيد الراهن في الجنوب بوصفه جزءاً من محاولة إسرائيلية لإدارة مرحلة من الضغط عبر حزمة أهداف متداخلة، يساهم تحقيق بعضها في توفير البيئة اللازمة لتحقيق البعض الآخر.

في مقدمة هذه الأهداف، يسعى العدو إلى توفير احتلال مستقر وآمن وفرض واقع أمني خاص في محيطه، إذ لا قيمة استراتيجية لوجود عسكري تبقى قواته فيه عرضة للاستهداف والاستنزاف. ولذلك، تحتاج إسرائيل إلى خفض قدرة المقاومة على تهديد هذا الوجود وإرباكه.

وفي موازاة ذلك، لا يقتصر هدف ردع المقاومة عن الرد على منع هجوم مستقل، بل يتصل بمحاولة فرض معادلة ردع أحادية الاتجاه: يحتفظ فيها العدو بحرية المبادرة، فيما تُقيَّد حرية الطرف المقابل. ويتحقق ذلك برفع كلفة المواجهة على المقاومة وبيئتها الاجتماعية، انطلاقاً من إدراك إسرائيلي بأن القدرة العملياتية للمقاومة وهامش حركتها يرتبطان أيضاً ببيئتها السكانية والاجتماعية. لذلك، لا يستهدف الضغط البنية العسكرية المباشرة فحسب، بل يسعى إلى إنتاج بيئة تصبح فيها تبعات استمرار الصراع أكثر ثقلاً على السكان، على أمل أن يتحول هذا العبء، بمرور الوقت، إلى ضغط اجتماعي وسياسي على المقاومة.

وهنا يرتبط الهدف العسكري بهدف سياسي. اجتماعي رابع: محاولة إحداث شرخ بين المقاومة وبيئتها. فالرهان الإسرائيلي لا يقوم بالضرورة على انقلاب اجتماعي سريع، بل على مسار تراكمي يزرع سؤال الكلفة داخل البيئة الجنوبية واللبنانية: إلى أي مدى يستطيع السكان تحمّل الخسائر المتكررة، والتدمير والتهجير والاضطراب الاقتصادي والأمني؟

وفي السياق نفسه، يبرز هدف خامس يتمثل في تقويض صورة المقاومة بوصفها قوة دفاع عن لبنان والجنوب، عبر محاولة قلب المعادلة السياسية: فبدلاً من أن تظهر المقاومة كقوة ردع ودفاع، تسعى إسرائيل إلى تقديم وجودها العسكري وقدراتها باعتبارهما سبباً لاستمرار الاعتداءات والضغوط. ولا يستهدف هذا الخطاب جمهور المقاومة وحده، بل المجال اللبناني الأوسع، حيث يحتدم الصراع أصلاً حول السلاح ودور الدولة وحدود القرار العسكري.

وللتصعيد هدف آخر يتمثل في تعزيز منطق السلطة اللبنانية في مواجهة المقاومة. فكلما ارتفعت الأكلاف التي يتكبدها لبنان، توافرت أرضية أوسع للترويج لمقولة إن إنهاء المقاومة هو الطريق الوحيد إلى الاستقرار. وهكذا يتحول الضغط العسكري من أداة للتدمير الميداني إلى وسيلة لإنتاج ضغط سياسي داخلي، بحيث تصبح الدولة اللبنانية مطالبة بأداء جزء من المهمة التي لم تستطع إسرائيل حسمها عسكرياً.

وفي الموازاة، يرتبط التصعيد بهدف آخر بالجبهة الداخلية الإسرائيلية، هو استعادة شعور سكان المستوطنات الشمالية بالأمن وترميم ثقتهم بقدرة الجيش على منع تشكّل تهديد دائم على الحدود. وهنا يصعب فصل بعض ديناميات التصعيد عن العامل السياسي الشخصي لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وحاجته إلى ترميم صورته الداخلية وإثبات قدرته على تحقيق إنجازات أمنية، في ظل الضغوط السياسية التي يواجهها.

أمّا البعد الإيراني في التصعيد القائم، فيبقى حاضراً في خلفية المشهد اللبناني، في ضوء استراتيجية العدو الإقليمية. فليس خافياً أن العدو يسعى أيضاً إلى حشر إيران وتقويض صورتها كحليف قادر على دعم حلفائه، وتوظيف ذلك سياسياً ونفسياً للترويج لمقولة أن تحالفات المقاومة لا تحمي لبنان ولا تدافع عنه.

لكن، هل يقتصر المشهد على هذه الجوانب؟

التصعيد التدريجي قد يتحول من أداة للردع إلى عامل في انهياره، إذا استدرج رداً ترفع منسوب المواجهة. كما يمكن النظر إلى الاعتداءات الحالية باعتبارها تأسيساً لمستويات تصعيد لاحقة، بحيث تتغير خطوط الاشتباك بصورة تراكمية. غير أن نقطة الضعف في هذه الاستراتيجية أن المقاومة تدرك منطق التراكم، وقد يقودها ذلك إلى قناعة بضرورة وقف المسار التصعيدي الأحادي، ولو تطلّب الأمر مزيداً من التضحيات.

وعليه، فإن السؤال الأساسي لا يتعلق فقط بما تريده إسرائيل من الضربات الحالية، وهي أهداف يمكن تحديدها بدرجة معقولة، بل بقدرتها على مواصلة مراكمة الإنجازات من دون أن تنتج سلوكاً يعيد تفعيل المواجهة الواسعة. وبين سعي إسرائيل إلى توسيع حرية عملها، ومحاولة المقاومة الحفاظ على الحد الأدنى من الردع ومنع تحوّل الاستثناء إلى قاعدة دائمة، تتشكل معادلة شديدة الحساسية.

تحقيق

في المنصوري، لم يعد الاحتلال يكتفي بتهجير أهلها، بل يمضي في تدمير البلدة شبراً شبراً، فيما يقف أبناؤها على مقربة منها يراقبون بيوتهم وأرزاقهم تتهاوى، ولا يرجون شيئاً من دولة تركتهم لمصيرهم

«تغريبة» المنصوري: هكذا تُركنا وحدنا!

فراس خليفة

حتّى لحظة كتابة هذه السطور، كان جيش الاحتلال قد جرّب في بلدة المنصوري (قضاء صور)، تقريباً، كل أنواع القوة النارية: غارات جوية مُكثّفة، وقصف مدفعي متواصل، وتفجير وحرف للمنازل، وتمشيط بالمروحيات، وإلقاء مواد حارقة، فضلاً عن تحليق مُسيّرات على مدار الساعة. ورغم أنّ «نموذج» المنصوري لا ينفصل عن سياق التدمير المُمنهج الذي طاول قرى جنوبية أخرى، فإنّ البلدة تكاد تشكّل حالة استثنائية لجهة عدم إدراجها ضمن «الخط الأصفر» وفق تصنيفات الاحتلال. والأهم أنّ جزءاً من سكانها كان قد عاد إليها بعد «وقف إطلاق النار»، قبل أن يُهجَّر قسراً إثر التهديد الذي أصدره جيش الاحتلال في 5 آب الماضي، في ما يرقى إلى جريمة ضد الإنسانية، باعتبارها جزءاً من سلوك مُمنهج ومُخطط له على نطاق واسع.

وهكذا، وجد أهالي المنصوري أنفسهم ممنوعين من العودة إلى بيوتهم وبساتينهم و«أرزاقهم»، فيما يشهدون يومياً على تدمير بلدتهم، وسط تخلٍّ رسمي كامل عن دعمهم وتثبيتهم في أرضهم.

لا يؤشّر الخطّ البياني التصاعدي للاعتداءات الإسرائيلية اليومية على البلدة سوى إلى فرض أمر واقع يكاد يكون مؤكّداً، هدفه إلحاقها بالقرى الجنوبية المحتلّة ومحو معالمها تدريجياً. لكنّ السؤال الأساسي الذي يطرحه الأهالي، وقد نزح معظمهم إلى قرى قضاء صور، يتعلّق بـ«اللامبالاة» التي تعاملت بها السلطة السياسية مع تهجيرهم القسري ومنعهم من العودة إلى بلدتهم، في وقت كان أركان السلطة يتباهون بـ«إنجاز» المناطق التجريبية وجولات التفاوض.

وتالياً، كيف يمكن للدولة اللبنانية أن تسمح، خلال المفاوضات، بأن تتذرّع دولة الاحتلال بالمفاوضات نفسها لتدمير إحدى القرى اللبنانية وتهجير سكانها؟ وكيف يمكن أن يستمرّ التفاوض فيما تُستغلّ هذه المفاوضات غطاءً لفرض وقائع ميدانية جديدة على الأرض؟

ومع أنّ «سيناريو» المنصوري كان، برأي المتابعين، متوقّعاً بالنظر إلى أهمية موقعها الجغرافي ومسار الاعتداءات الإسرائيلية التي سبقت الإنذار الشامل، فإنّ إنذار 5 آب كان مفاجئاً وصادماً لنحو 125 عائلة كانت قد عادت إلى البلدة واستقرّت فيها، مستفيدةً من بعض الخدمات الأساسية التي أمّنتها البلدية وفرق الدفاع المدني مواكبة لعودة النازحين

القصف على المنصوري (علي حشيشو)

في مرحلة ما بعد «وقف إطلاق النار».

في 10 آب الماضي، نفّذ أهالي المنصوري اعتصاماً سلمياً في محلّة «العامرية»، قرب حاجز الجيش اللبناني؛ تحت شعار «المنصوري كان، مش محتلة»، في محاولة للضغط من أجل السماح لهم بالعودة. لكنّ «القرار» كان قد اتُّخذ: إفراغ البلدة وتحويلها إلى «مسرح عمليات للقصف والتفجير والتجريف» على يد جيش الاحتلال، على مرأى ومسمع من الأهالي والجيش اللبناني، الذي استُهدف هناك أكثر من مرّة.

اليوم، يسأل أهالي المنصوري عن جدوى أيّ حراك أو اتصالات مع المسؤولين، «طالما الكل شايفين وما قادرين يعملوا شي». ويزيد من مرارة تهجيرهم القسري أنّ أحداً لا يبدو معنياً بمصيرهم، أو بما سيؤول إليه مصير بلدتهم. «ولا حدا. نحنا متروكين»، يقول الأهالي!

«نزْف» الماء والنار والاحتلال

على طريق الجنيّة، يقف العشرات من أبناء المنصوري يومياً ليشهدوا على دمار بلدتهم و«اختفاء بيوتهم» بفعل آلة النار والهدم الإسرائيلية. وقفة يشبّهها عبد عمّار بـ«مشاهدة مصرع المنصوري».

عمّار، الذي لم يغادر محيط بلدته منذ إنذار الإخلاء الشامل، يشعر اليوم بمسؤولية أكبر تجاه المنصوري وأهلها الموزّعين بين قرى القضاء وبعض مراكز الإيواء. وباعتباره قائد مركز المنصوري في الدفاع المدني التابع لكشافة الرسالة، يرى أنّه وأفراد فريقه الإسعافي معنيّون بالبقاء في جهوزية تامة تحسّباً لأيّ تطوّر أو مهمّة إنسانية، وهم الذين لم يتركوا المنطقة في أصعب لحظات الحرب على مدى السنوات الثلاث الماضية.

وشأنه شأن أغلب أبناء المنصوري الذين يؤلمهم ما يحصل في بلدتهم، يقول محمد حيدر زين، أحد الناشطين، إنّ «كل غارة على المنصوري، وكل منزل يُفجَّر أو يُهدَم، كل ذلك يوجع قلوبنا جميعاً. نحن لا ننظر إلى هذه البيوت على أنّها حجارة فقط، فكل بيت يحمل عمر عائلة وذكرياتها وحكايات أجيال عاشت فيه». لكن زين، الذي نزح مع عائلته إلى الكنيسة (صور)، يرى، رغم صعوبة الوضع الراهن، أنّ العودة إلى المنصوري حتمية، «لأنّنا متجذّرون في هذه الأرض، وهي جزء منّا كما نحن جزء منها».

من جهته، يشعر حيدر مديحلي، رئيس المجلس البلدي، بحزن كبير على ما آلت إليه أحوال بلدته وأبنائها. يقول: «كتار بيحكوني إنو ما فينا نعيش بصور وبيروت، حتى لو عطونا قصور». وبرأيه، فإنّ ما يقوله الأهالي «الطيّبون والودودون» كلام صادق، نابع من علاقة بالأرض تشكّلت على مدى سنوات طويلة. ويلفت مديحلي إلى أنّ نسبة كبيرة من أبنائها يعملون في الزراعة، وقد باتوا اليوم بلا عمل. ويخشى أن تتحوّل أراضي البلدة، إذا طال أمد الاحتلال واستمرّت أعمال النسف والتجريف واستخدام المواد الحارقة، إلى أرض ميتة.

وتشتهر المنصوري بزراعة الحمضيات والموز، وبخصوبة تربتها العالية. «شو ما تزرع عنّا بيمشي»، يقول مديحلي، مشيراً إلى وجود ما لا يقلّ عن 300 بئر مياه، بينها آبار ارتوازية و«نزّازات»؛ أي آبار مياه يكون منسوبها قريباً من سطح الأرض. ورغم هول «المُصاب»، لا يفقد مديحلي يقينه بالعودة، يقول: «لا بدّ وأن نرجع إلى المنصوري. سنعود ونبني الضيعة التي عمّرها أجدادنا وأهلنا».

يريدون البقاء قريباً من قريتهم

خلال الثواني الستّ الفاصلة بين إطلاق القذيفة المدفعية من مربضها وسقوطها على أحد بيوت المنصوري، كان علي سرور يقدّم فنجان قهوة لأحد أبناء بلدته في «الكيوسك» الذي افتتحه في محلّة العامرية، على بُعد أقل من ألف متر من مفرق المنصوري.

يقول سرور، المولود عام 1977، إنّه افتتح المقهى الجديد قبل إنذار المنصوري بأربعة أيام فقط، «ولا أعلم أين ساكون غداً». فهذا هو المقهى الثالث الذي يفتتحه خلال ثلاثة أعوام، بعدما دُمّر الأول في وسط القرية، واحترق الثاني، الذي أقامه بديلاً عنه، عند مدخل البلدة.

الرجل المعروف بين أبناء بلدته بـ«النمر»، والذي نزحت عائلته إلى «حارة المسيحية» في مدينة صور بعد الإخلاء الشامل، يرحّب بضيوفه ممازحاً: «أهلاً بكم في مقهى المعبر»، في إشارة إلى وجود مقهاه عند آخر نقطة يمكن الوصول إليها باتجاه المنصوري. هناك، يتحدّث أبناء البلدة عن الحرب والنبوت والخسائر، وعن الأمل بالعودة. «أهل ضيعتنا بيمرضوا لمّا بيكونوا برّاتها»، يقول الشاب الذي يساعد سرور في المقهى.

ومن هناك أيضاً، يراقب هؤلاء الشبان الغارات والتفجيرات اليومية. ومن هامش الرؤية المُتاح لهم، يحاولون تقدير موقع الغارة أو التفجير، ويتعرّفون إلى أسماء أصحاب المنازل المستهدفة. «أنا على يقين إنّو ما عاد في بيت صالح للسكن بالضيعة»، يقول حسن الزعني، الذي يعمل مؤقّتاً ضمن فريق للحراسة الأمنية في مركز تجاري قرب صور.

وبينما يتحدّث أحد الشبان عن رحلة النزوح الأخيرة لعائلته إلى مخيّم الرشيدية، قائلاً إنّه «لم ينم منذ شهر على سرير»، يقول حسين الزعني، صاحب محطة محروقات في المنصوري، إنّه تمكّن قبل مدّة من إخراج جزء من «المخزون»، فيما ينتظر موافقة «الميكانيزم» والجيش لإخراج الكمية المتبقية إلى حيث يقيم مع عائلته مؤقتاً في بلدة الخرايب (صيدا).

> **الاحتلال لا يكتفي بإفراغ المنصوري من أهلها، بل يعمل على جعل العودة إليها مستحيلة**

«يوم، يومين ومنرجع»

يستعيد الطفل صلاح تقي، ابن السنوات الست، ليلة إنذار 5 آب الماضي، حين وصلت المُسيّرة الإسرائيلية إلى شبّاك غرفة نومه، وكانت تبثّ تسجيلاً يقول للسكان: «قوموا طلّعوا من بيوتكن». صلاح، الذي اشتاق إلى قريته «قد قلبي»، على حدّ تعبيره الطفولي، لا يُبدي في المقابل حماسة للعودة إلى المدرسة، شأنه شأن أطفال كثيرين قطعت الحرب صلتهم المنتظمة بالمدرسة والتعليم.

في خيمة مُلحقة بمركز إيواء ثانوية صور الرسمية للبنات، تقيم عائلة محمود تقي، إلى جانب خيم أخرى لعائلات من المنصوري، فضلاً عن عشرات العائلات التي لا تزال تقيم في غرف المدرسة منذ الحرب الأخيرة. ويتردّد حديث عن احتمال نقلهم إلى مكان آخر قبل بدء العام الدراسي الجديد، وهو حديث لا تتقبّله والدة محمود، الحاجة ليلى تقي، بحسم: «أنا مش طالعة من هون. تعبنا. إمّا عالمنصوري، أو مقبرتي هون».

بالنسبة إليها، «المنصوري حياتي كلها، وكل حبّة تراب فيها حقها دهب». ولو كان في مقدور الحاجة ليلى أن تُخرج غرضاً واحداً من منزلها قبل «تغريبتها» الأخيرة، لجلبت معها ماكينة فرم الحزّ وكمية من الحزّ المجفّف، لتسلّمها إلى صديقاتها كما تفعل في كل موسم. لكنّها تقول: «جينا هربية عالموتسكلات. قلنا يوم يومين ومنرجع عالمنصوري»... وبقية القصة معروفة.

بدورها، تقول فاتن درويش، زوجة محمود: «يا ريت ما طلعنا من الضيعة. يمكن كان لازم نبقى حتى ما نخسرها. عموماً، ما عاد ينفع الحكي». لا تطالب فاتن سوى باهتمام أكبر بالنازحين، بما يمكّنهم من الصمود إذا طال أمد الأزمة. وكانت الشابة الجنوبية قد عملت سابقاً ثماني سنوات كمساعدة «شيف» في أحد المطابخ، ولا تمانع اليوم في العمل بتحضير الحلويات من مكان نزوحها، «بس لو حدا بيأمّن الأدوات واللوازم المطلوبة».

في الخيمة نفسها، يتبادل «الجيران» أحاديث متقطّعة عن النقص في الحصص الغذائية والحاجات الأساسية، وعن ضرورة تقديم دعم مادي للعائلات. «ما حدا سأل عنّا، كيف منعيش بلا مدخول وبلا دعم؟»، يقول أحد أقرباء محمود تقي، لافتاً إلى أنّ بعض المبادرات من أبناء البلدة كانت موجودة في السابق، «لكن الوضع هلّق صار أسوأ».

مقالة

الجمهورية التي تترك أهلها ليست جمهورية

عمر نشابة

في اليوم نفسه الذي كُتب فيه هذا النص استشهد أربعة أشخاص في غارات إسرائيلية على جنوب لبنان بينهم امرأتان وأصيب ستةٌ آخرون بينهم طفلان. قبل ذلك بيومين، استشهد أربعةٌ آخرون وأصيب ثلاثة وعشرون. هذه ليست أرقاماً من أحداث مضت وانتهت، بل وقائع تحدث الآن في لبنان للبنانيين وهي مستمرة منذ أعوام. في لبنان نفسه، وفي الوقت نفسه، هناك من يرقص في الأعراس، ومن يمضي عطلة الصيف على الشاطئ، ومن يرتاد المطاعم والمقاهي والمُنتجعات ومن يصعد إلى الجبل ويحتفل ويسافر ويخطّط لمستقبله. لا مشكلة في ذلك ولا أحد يطلب من اللبنانيين أن يتوقفوا عن الحياة لأن جنوب لبنان يتألم، ولا أحد يدعو إلى إلغاء الأعراس أو إقفال المطاعم أو هجر الشواطئ أو ارتداء السواد الجماعي. فالحياة يجب أن تستمر. خصوصاً في بلد أنهكته الحروب والأزمات. لكنّ السؤال المُرعِب هو: هل يمكن أن تستمر الجمهورية إذا توقف جزء من اللبنانيين عن الشعور بأن ما يصيب لبنانيين آخرين يعنيه؟ هل يمكن بناء دولة بالمعنى الحقيقي للكلمة إذا قُتل مواطن لبناني في الجنوب وأصبح موته خبراً عابراً بالنسبة إلى مواطن لبناني آخر في الجبل أو في الشمال مثلاً؟

هل يمكن أن نتحدث عن وحدة وطنية فيما تُحرف قرى وأحياء لبنانية بكاملها وتُهدم منازل وتُحرق أراضٍ زراعية ويُهجَّر أهلها بينما ينظر جزء من المجتمع إلى كل ذلك باعتباره مشكلة تخص بيئة مُعينة أو طائفة معينة أو حزباً معيناً؟

الأمم المتحدة نفسها تحدّثت في الأسابيع الأخيرة عن قرى وأحياء جنوبية تعرّضت لدمار واسع، وعن طرق مُدمّرة ومقطوعة، وعن مدنيين لا يزال جيش العدو الإسرائيلي يحرمهم من العودة إلى منازلهم. ووصفت «اليونيفل» الدمار بأنه منهجي، بما في ذلك هدم أحياء بكاملها بواسطة الجرافات.

وفي آب الماضي، أحصت «اليونيفل» خلال عطلة نهاية أسبوع واحدة إطلاق القوات الإسرائيلية 455 مقذوفاً باتجاه جنوب لبنان و97 خرقاً للمجال الجوي اللبناني. وحتى الفوسفور الأبيض ليس مبالغة إعلامية أو جزءاً من رواية حزبية. فقد وثّقت منظمة «هيومن رايتس ووتش» استخدام إسرائيل للفوسفور الأبيض في ما لا يقل عن 17 بلدة لبنانية بينها مناطق مأهولة، كما وثّقت الأضرار التي لحقت بالأراضي الزراعية والمحاصيل ومصادر رزق السكان. هذه هي الوقائع، وبعدها يمكن للبنانيين أن يختلفوا كما يشاؤون. يمكن لشخص أن يؤيّد حزب الله ويمكن لآخر أن يعارضه بشدّة. يمكن أن يعتبر أحدهم أن قرار فتح جبهة لإسناد غزة منذ 2023 كان واجباً أخلاقياً وسياسياً، ويمكن لآخر أن يراه خطأً استراتيجياً جسيماً. هذا خلاف مشروع. لكن ما ليس مشروعاً هو الانتقال من محاسبة حزب سياسي على خياراته إلى تحميل الناس الذين يعيشون في الجنوب والضاحية والبقاع مسؤولية قتلهم. ما ليس مشروعاً هو أن يصبح المدني مُستباحاً لأنه يعيش في منطقة تؤيّد حزباً لا يحبه آخرون. وما هو أكثر خطورة أن بعض الخطاب السياسي والإعلامي اللبناني يكاد يقول للإسرائيليين بصورة مباشرة أو غير مباشرة: استمر في الضغط والقصف والتدمير إلى أن يرضخ خصمنا الداخلي.

هنا لم نعد أمام خلاف سياسي، بل اجتزنا الخط الذي يفصل السياسة عن الانهيار الأخلاقي. يمكنك أن تكون أشدّ المعارضين لحزب الله، وأن تطالب بنزع سلاحه، وأن تحمّله مسؤولية قرارات اتخذها، وأن تخوض ضده أشد المعارك السياسية. لكن في اللحظة التي يصبح فيها مقتل امرأة في الجنوب أو طفل في الضاحية أو تدمير منزل في البقاع خبراً مقبولاً لأنه قد يُضعف الحزب، فأنت لم تعد تخوض معركة سياسية مع الحزب، بل تقبل بأن يصبح مواطن لبناني آخر وسيلة لتحقيق هدفك السياسي. وهذا ما لا يمكن أن تعيش معه جمهورية.

الدولة لا تقوم فقط على دستور ومجلس نواب وحكومة وجيش وقضاء. الدولة تبدأ بفكرة أبسط بكثير: أن حياة المواطن في الناقورة تساوي حياة المواطن في الأشرفية، وأن بيت العائلة في ميس الجبل ليس أقل قيمة من بيت العائلة في كسروان، وأن خوف أمّ في النبطية على أولادها يجب أن يعني مواطناً في بيروت حتى لو لم يتفق معها في السياسة ولا في الدين ولا في أي شيء آخر. المواطنة ليست اتفاقاً في الرأي. المواطنة اتفاق على أن دم بعضنا ليس مُباحاً. وهنا تقع إحدى أخطر الأزمات التي يعيشها لبنان اليوم. فنحن لسنا منقسمين فقط حول السلاح أو المقاومة أو إيران أو الولايات المتحدة، نحن أمام خطر أعمق: أن يختفي الشعور بالمصير المشترك. وأن يصبح الجنوب بعيداً مع أنه على بُعد عشرات الكيلومترات. وأن يصبح الطفل الذي يخاف من الطائرة الإسرائيلية طفلهم لا طفلنا. وأن تصبح العائلة التي خسرت منزلها عائلتهم. وأن تصبح الأرض التي تجرفها الجرافات الإسرائيلية أرضهم. فعندما نبدأ باستخدام كلمات هم ونحن، أمام الموت والاحتلال، تكون الجمهورية قد بدأت بالتفكّك حتى لو بقيت مباني الدولة قائمة.

هناك أيضاً جانب مهم لا يُفترض تجاهله: مئات آلاف اللبنانيين عاشوا خلال السنوات الأخيرة ألام فقدان الأحبّة والخوف والنزوح وتدمير المنازل ومصادر الرزق. وفي ذروة العدوان الإسرائيلي تجاوز عدد النازحين في لبنان 1,2 مليون شخص. هؤلاء لا يستطيعون ببساطة أن يعودوا إلى الحياة وكأنّ شيئاً لم يحدث. فذاكرة الناس لا تعمل بهذه الطريقة. سيذكر الطفل من وقف معه يوم كان خائفاً. وستذكر الأم من سأل عنها يوم قُتل ابنها. وسيذكر صاحب المنزل من تضامن معه يوم وجد بيته ركاماً. وسيذكر أهل القرى من شعر معهم بأن أرضهم المحتلة أرض لبنانية ومن تعامل معها باعتبارها مشكلة تخص جماعة أخرى. لذلك فإن التضامن اليوم ليس عملاً خيرياً ولا مجاملة لأهل الجنوب، بل شرطٌ لبقاء لبنان.

ليس المطلوب أن يحزن الجميع طوال الوقت. المطلوب أن يبقى لدينا الحد الأدنى من الحس الوطني: أن يكون العدوان على أي منطقة عدواناً على البلد، وأن يكون قتل أي مدني خسارة للبنان، وأن تكون حماية كرامة الناس وحقوقهم فوق الحسابات الفئوية والمناطقية والطائفية والمذهبية.

من حق أيّ لبناني أن يقول إن حزب الله أخطأ. لكن يُفترض في الجملة نفسها أن يقول إن «إسرائيل» لا تملك حق قتل المدنيين بسبب ذلك الخطأ. ومن حقّه أن يطالب بحصر السلاح بيد الدولة، لكن يُفترض به أن يكون أول من يرفض أن يحتل الجيش الإسرائيلي أرضاً لبنانية أو يهدم بيتاً لبنانياً. هذه ليست قضية الجنوب وحده، بل اختبار لفكرة لبنان نفسها: فإمّا أن يكون اللبناني، في الجنوب والضاحية والبقاع، مواطناً متساوياً مع اللبناني في بيروت وطرابلس والجبل، ويكون دمه وبيته وأرضه وكرامته شأنَ جميع اللبنانيين، وإمّا أن نتوقف عن استخدام العبارات الطنّانة من قبيل الجمهورية والوطن والدولة. فالوطن ليس علماً ونشيداً وحدوداً فقط. الوطن هو أن تعرف عندما تأتيك المصيبة أن هناك آخرين سيقولون إن اللبناني الذي يُقتل واحد وهذا البيت الذي يُهدم بيتنا وهذه الأرض التي تُحرف أرضنا.

أمّا الجمهورية التي تترك أبناءها وحدهم ساعة الألم والخوف والموت، ثم تطلب منهم لاحقاً أن يعودوا مواطنين طبيعيين كأنّ شيئاً لم يكن، فهي لا تبني دولة، بل تبني أسباب الانفجار المقبل.

تدمير مستشفى غندور في النبطية: هل يبدأ سيناريو غزة؟

رأجانا حمية

تخطّى العدو الإسرائيلي الخطوط الحمر في حربه على القطاع الصحي، منتقلاً إلى مرحلة أكثر تقدّماً في مسلسل القتل والتدمير. لم يعد في الأمر أي لبس، ولم يعد العدو معنيّاً أصلاً بتبرير ضرباته عبر إلصاقها ببنية حزب الله التحتية. كل ما كان يُطرح سابقاً من ذرائع سقط بالأمس، مع التدمير الكامل لمستشفى غندور الخاص في منطقة النبطية الفوقا، باستهداف مباشر محا خمس طبقات و45 عاماً من العمل الطبي في المنطقة. ولئن لم يكن استهداف المنشآت الصحية هو الأول من نوعه، فإن هذه الضربة جاءت مباشرة في مبنى المستشفى، في تخطٍّ واضح للقانون الدولي الإنساني الذي يفرض حماية المنشآت الصحية، ولا سيما بموجب اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، التي تحرّس حماية المرافق الطبية وتجرّم الاعتداء عليها في سياقات النزاعات المسلحة. ومع تدمير مستشفى غندور، انتقل العدو إلى مستوى أعلى من القتل، فلم يعد يميّز بين صرح طبي تحميه القوانين الدولية وهدف عسكري. وبحسب مدير المستشفى المدمّر، الدكتور أحمد غندور، تلاشى الفارق بين «حامل البارودة والطبيب... وهذا ديدن من يتخذ القتل مهنة».

من آثار العدوان الإسرائيلي أمس (علي حشيشو)

على مدى 45 عاماً، وتحديداً منذ عام 1982، عمل مستشفى غندور على تقديم الخدمات الطبية المتنوعة لأبناء المنطقة، من «الولادة إلى جراحة المنظار والأنف والأذن والحنجرة والطوارئ والمختبر والأشعة، وغيرها من الأقسام التي بنيناها واحداً تلو الآخر». وخلال هذه السنوات، مرّت على المنطقة حروب كثيرة، من اجتياح عام 1982 وصولاً إلى حرب عام 2024، «إلا أن هذه الحرب الأخيرة لم تشهد مثلها»، يقول غندور. ولأنها كذلك، لم يفاجأ مدير المستشفى بتدميره، وهو الذي كان يدرك أن النهاية آتية لا محالة.

ويستذكر أنه، قبل يومين فقط، كان يعدّ ما تبقّى في الضيعة من بيوت، فلم يجد سوى مبنى المستشفى. أمّا الضيعة القديمة، فـ«مرشوها مرش». يستعيد غندور تفاصيل المستشفى الذي اختفى تحت الركام. كانت الطبقة الأرضية تمتد على نحو 2000 متر مربّع، فيما بلغت مساحة الطوابق الأربعة فوق الأرض نحو 1750 متراً مربعاً. وفي هذه المساحة، «كنا نحرص على تقديم أفضل الخدمات ومواكبة الناس في السلم والحرب». وحتى خلال حرب عام 2024، وبرغم ما تعرّض له المستشفى من قصف، واصل تقديم خدماته «بقدر الإمكان». أمّا في الحرب الحالية، فلم يعد قادراً على مواصلة العمل بفعل القصف المركّز على المنطقة، فأقفل بشكل كامل منذ نحو شهرين، بحسب بيان وزارة الصحة العامة.

يؤكد مدير المستشفى أن لا قدرة على استعادة ما كان، في ظل ضعف الإمكانات الذاتية، «بعدما باتت أموالنا في المصارف عم نشحدها شحادة».

فحيّ مستشفى غندور، ومعه بيوت القرية بالكامل، وقرى بأكملها. إلا أن تدمير المستشفى يحمل رمزية خاصة، باعتباره مرفقاً طبياً يفترض أن يكون محمياً بالقانون الدولي. ومن هنا، يبدو الاستهداف بمثابة رسالة إنذار أولى إلى مستشفيات أخرى في الجنوب تقع عند خط النار، وتواصل تقديم خدماتها يوماً بيوم، من دون أن تعرف ما إذا كان لها يوم تالٍ. وهذا تحديداً ما يثير المخاوف في القطاع الصحي من تكرار سيناريو غزة، حيث بدأ الاستهداف بالمستشفيات، قبل أن يمتد إلى القطاع الصحي برمّته.

> **استهداف مباشر يمحو خمس طبقات و45 عاماً من العمل الطبي و135 شهيداً و416 جريحاً في القطاع الصحي منذ بدء الاعتداءات**

ولم يستثنِ العدو أصلاً المستشفيات والصروح الطبية الأخرى، من مراكز الرعاية الصحية الأولية إلى المراكز الإسعافية. وبحسب آخر «حصيلة تراكمية» للاعتداءات على القطاع الصحي والعاملين فيه، بلغ عدد المستشفيات المتضرّرة 13 مستشفى، بينها مستشفيان مُغلقان هما مستشفى ميس الجبل ومستشفى صلاح غندور. كما تخطّى عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية المُستهدفة 35 مركزاً، فيما تضرّر 40 مركزاً إسعافياً و184 مركبة. أمّا حصيلة الشهداء في القطاع الصحي، فبلغت 135 شهيداً، بينهم 130 مُسعفاً وخمسة أطباء وممرضين، فيما بلغ عدد الجرحى 416.

قضية اليوم

ما الذي فعلته الحكومة بشأن الكهرباء؟

محمد وهبة

قبل يومين، عقد رئيس مجلس الوزراء اجتماعاً طارئاً لدرس أزمة فواتير المولّدات بحضور المعنيين من وزيري الطاقة والاقتصاد إلى محافظ بيروت والنائب العام التمييزي ورئيس فرع المعلومات. انتهى النقاش إلى ضرب المولّدات بيد من حديد ووضع اليد عليه إذا تبيّن وجود مخالفات وتكليف المحافظ تشغيله بالإضافة إلى تسريع الإجراءات القضائية بحقّ المخالفين. هذه الإجراءات بالكاد صدرت عن اجتماع حكومي على هذا المستوى، وكان المشكلة طارئة أو حديثة. والمجتمعون لم يناقشوا سوى عوارض المرض التي لا يمكن التعامل معها بإجراءات بلطجية. نعم هي كذلك، لأنّ أصحاب المولّدات مذنبون

> **الحكومة تتعامل مع عوارض المرض المسمّى مولدات وتحاول قمع مافيات السلطة التي تتراسها**

بالسرقة الموصوفة، ولأنهم قطاع شرّعته هذه الحكومة وسابقاتها. كل أهل السلطة، اقرّوا بعجزهم عن اتخاذ قرار بصحّح عملية إنتاج وتوزيع الكهرباء المنتجة من الشركة الرسمية للدولة، وبدأوا يتعاملون مع التشوّهات التي خلقوها بأنفسهم على أنها أمر واقع يجب تنظيمه. في الحكومات التي كان العونيون يتصدّرون فيها للموقّف، كانت هناك عبارة «ما خلّونا» في إشارة إلى الحملة التي قادها الرئيس نبيه برّي لكسر أي إنجاز عوني في الكهرباء، وهذه العبارة نفسها صارت متداولة اليوم في «كواليس» هذه الحكومة، من دون أي تفسير، سوى أنها حكومة أقلّ عمومية، لكنها تشير إلى معنى السيادة المذكور، إذ اعتبرت في البيان الوزاري «مهمّة ترقى في عدد من القطاعات إلى إعادة بنائها من جديد». وهناك تفريع في البيان الوزاري أكثر تفصيلاً بشأن الكهرباء يتضمن الآتي: «نريد دولة تتحمل مسؤوليتها في إصلاح قطاعي المياه والكهرباء فتخرج البلاد من الظلمة وتزوّد المؤسسات بالطاقة مع العدو الإسرائيلي، عبارة أخرى مما يقتضي المباشرة بزيادة ساعات التغذية بالتيار الكهربائي تدريجياً وبادئي كلفة ممكنة». وبهذا المعنى، فإن إحدى تجلّيات السيادة هي عملية الإصلاح التي تشمل قطاعي الكهرباء والمياه. وإذا أضفنا طبقة جديدة لهذا الالتزام مما ورد في جدول الإصلاحات الذي أعدّته الحكومة لبرنامج عملها، فهناك ثلاث خطوات رئيسية: أوّلها تحديث ومراجعة قانون تنظيم الكهرباء، ثم تعيين أعضاء هيئة تنظيم قطاع الكهرباء، وأخيراً إعادة تنظيم مؤسسة كهرباء لبنان. لم يحصل من كل ذلك، سوى تعيين هيئة تنظيم قطاع الكهرباء التي أعدّت بالتنسيق مع الوزير، ومع أنها ليست مهمّتها أبداً ولا تقع ضمن صلاحيتها، ورقة عمل لإعادة هيكلة مؤسسة كهرباء لبنان. ولم يناقش مجلس الوزراء ولا مرّة واحدة موضوع الكهرباء بشكل شامل يتضمن الخيارات المتاحة وأولويات التنفيذ... كان كل النقاش منصباً على عمليات الطوارئ التي اتخذت فيها القرارات كما اقترحها وزير الطاقة جو الصدّي.

(هيثم الموسوي)

كل هذه العبارات الرنانة وجداول الأعمال والبرامج والنقاشات أفضت إلى نتيجة واحدة لا صفة لها سوى «الفشل الحكومي»: الحكومة غير قادرة على الإصلاح. وما يثير الاستغراب في هذا المجال، أن السير الذاتية لعدد من الوزراء وعلى رأسهم وزير الطاقة جو الصدّي، فيها كل أنواع النجاحات في العمل خارج لبنان وحتى داخله، لكنّ أياً منهم لم يقدّم مقاربة واحدة للتعامل مع أزمة الكهرباء. بدا الأمر كأنه لا يعنيهم مطلقاً. فالحكومة لم تناقش المسألة في ما سبق، ولم يدعو رئيسها إلى اجتماع طارئ عندما بدأت ترتفع أسعار النفط العالمية، بل انتظر حتى تفاقمت المشكلة ودعا «نخبة النخبة» لديه، إلى لقاء خلص إلى أن الدولة ستتشدّد في التعامل مع أصحاب المولّدات. هذا هو العجز بعينه. «الفشل الحكومي» لم يعد كافياً للتوصيف. الحكومة العاجزة – الفاشلة هي وحدها من يتعامل مع مسألة بالغة الحساسية مثل الكهرباء، بهذه الطريقة. بعض الوزراء لا يريدون قولها علناً، لكنهم يقولونها في مجالسهم بوضوح: «ما خلّونا».

إذاً، من هم أولئك الذين «ما خلّونا»؟ ليست هناك إجابات. فـ «هم» تعني أبناء السلطة، والسلطة بمكوّناتها القديمة والمتجدّدة تتضمن الجميع، سواء كانوا من عهد الحرب الأهلية، أي أمراء الحرب أو من بقي منهم حتى الآن مثل «حركة أمل» و«الاشتراكي»، أو الذين شاركوا في السلطة «على الهامش» مثل «حزب الله»، أو مثل المعارضة التي انتقلت إلى دفة السلطة لفترة مثل «التيار الوطني الحر» ثم «حزب القوات» حالياً، أو بقايا «تيار المستقبل»، أو حتى من أولئك الذين أطلق عليهم اسم التغييريين وعلى رأسهم نواف سلام وعدد من النواب والوزراء. الأمر الوحيد الذي نجح فيه هؤلاء كلّهم هو تعيين الهيئة الناظمة للكهرباء التي فاوض أعضاؤها على رواتبهم قبل التعيين، كما اعترف عدد منهم في جلسة أقيمت قبل بضعة أسابيع مع الصحافيين برعاية وزارة الطاقة في أوتيل «لو غبريال». نعم صار لدى هؤلاء وظيفة براتب 8 آلاف دولار شهرياً، وهم يعملون الآن على إيجاد مقرّ وتجهيزات لهم لبدء العمل مع إعداد تلك الورقة التي عرضها الصدّي على مجلس الوزراء ونالت موافقة الجميع في خمس دقائق فقط. هي ورقة «تافهة» عن الإجراءات للانتقال من مؤسسة كهرباء لبنان إلى شركات الكهرباء في لبنان. هل المطلوب ان نناقش هذه الخطوة باعتبارها سياسات، أم أن نكتفي بما يصل من إجراءات لتطبيقها؟

على أي حال، النقاش في أصل المرض قد لا يكون علاجاً، لكنه الخطوة الأولى للعلاج، لأنه يعكس إقراراً من المعنيين بالمشكلة وبحجمها وبضرورة اللجوء إلى خيار ما. وذلك خلافاً لما يحصل الآن. فالنقاش الذي دار في رئاسة الحكومة هو في كيفية قمع المولّدات عن الغش، هم أصلاً وجدوا من أجل الغش وبسبب غياب السلطة عن مسؤولياتها. لكننا في حكومة سعد الحريري شرّعناهم، ومنحناهم قدرة على «الوجود» بتعرفة رسمية تصدرها وزارة الطاقة. والآن، نناقش لماذا يتفنّنون الفواتير، ولماذا هم مرتبطون بشبكات مافيوية في المناطق والأحياء في كل لبنان. أليست هذه نتاج هذه التركيبة السلطوية – الطائفية – الزبائنية التي تقدّس حدود الطوائف على حدود المواطنة؟ أليس الأمر هو أيضاً نتاج ذلك الصراع الذي دار بين حركة أمل والتيار الوطني الحرّ على مدى أكثر من 10 سنوات؟ أليست هذه نتائج انكفاء الصدّي ورئيسه سلام في التعامل مع أزمة الكهرباء وفي رؤية المخاطر المتعلقة بارتفاع أسعار النفط العالمية؟ ما هي الموارد التي خصّصتها الحكومة للتعامل مع هذا الملف؟ أليس وزير الطاقة السابق وليد فياض من رفع تعرفة الكهرباء إلى 27 سنتاً لكل كيلوواط يستهلك على أساس أن سعر برميل النفط العالمي يبلغ 110 دولارات، وبناء على ذلك صارت التغذية بالتيار تصل إلى 5 ساعات يومياً (الحلّ المؤقت)، بينما اليوم معدل سعر البرميل أقل من 90 دولاراً، وليس لديكم القدرة على تأمين التغذية بأكثر من ساعة واحدة يومياً؟ أصلاً هل قالت الحكومة ما هي المشكلة؟ ما هو تشخيصها؟

فشل وعجز وانكفاء. هذه سمات أهل السلطة في لبنان. نتائج أعمالهم صارت أكثر وضوحاً. التعامل مع الحلّ المؤقت هو الأساس، في مقابل تجاهل الحلّ الأساسي. سنبقى نعيش في هذه الرداءة لفترة ليست قصيرة. هل يعتقد أحد أن تأمين التغذية بالتيار الكهربائي لمدة تزيد على 18 ساعة يومياً سيترك أي مجال لإبقاء مافيا المولّدات على قيد الحياة؟ إذاً المسألة واضحة. كيف نشغّل المعامل الحالية لتأمين 10 ساعات تغذية يومياً بالحدّ الأدنى ثم رفعها إلى 18 ساعة؟ من أين ستدفع الدولة ثمن الفيول بالعملة الأجنبية لتشغيل المعامل؟ هل وزير المال وحاكم مصرف لبنان ياسين جابر على استعداد لتزويد كهرباء لبنان بالدولارات لشراء الفيول؟ هل هناك خطوط استيراد فيول أو أي وقود آخر لتشغيل المعامل مع تسهيلات بالدفع مثل العقد العراقي؟ الحكومة لا تناقش الأسئلة المهمّة، وإذا كانت تفعل ذلك، فالمصيبة أكبر في ظل النتيجة الحالية.

القليلة ليعيد تشغيلها. الكهرباء هنا ليست رفاهية ولا بنداً قابلاً للتوفير، بل شرط لاستمرار العمل وحفظ البضاعة.

لكن الضغط لا يتوقف عند أصحاب المصالح. فعند الانتقال إلى المنازل، تظهر المشكلة نفسها بأرقام أقل من المطاعم والمحال الكبرى، لكنها ثقيلة جداً على دخل الأسر. في إحدى فواتير آب المنزلية، بلغت قيمة الاشتراك 1700 كيلوواط ساعة. صحيح أنّه لا يمكن اتهام صاحب المولد بالتلاعب بالعداد استناداً إلى ذلك وحده، ولا يمكن إثبات خلل فيه من دون فحص تقني، لكن السؤال يبقى مشروعاً: كيف ينخفض تشغيل الأجهزة الأكثر استهلاكاً فيما يرتفع الاستهلاك المسجّل إلى هذا الحدّ؟ ومن يراقب، أصلاً، دقّة هذه العدادات وسلامة قراءاتها؟

الحالة السابقة ليست استثنائية. فاتورة أخرى تعود إلى مطعم ومحل حلويات في الضاحية وصلت إلى 11,240 دولاراً في شهر واحد، بعدما كانت في الشهر السابق بحدود 7 آلاف دولار. أي إن كلفة الكهرباء قفزت بأكثر من 4 آلاف دولار خلال شهر واحد. لكن خلف الرقم مشكلة أخرى. يقول صاحب المحلين لـ «الأخبار»، إن الفاتورة احتُسبت في البداية على أساس 75 سنتاً للكيلوواط، قبل أن يعترض على السعر ويتواصل مع صاحب المولد، ليجري خفضه لاحقاً إلى 55 سنتاً. وبالمقارنة مع تسعيرة وزارة الطاقة للمناطق تحت 700 متر، والبالغة في آب نحو 53,8 سنتاً ومع تراجع الحركة، فقررت تخفيف الاستهلاك، أي ما يعادل نحو 47 سنتاً وفق سعر الصرف المعتمد. في المقابل، تقول صاحبة المحل إن فاتورتها احتُسبت فعلياً على أساس 70 سنتاً للكيلوواط، أي أعلى بنحو 50% من التسعيرة الرسمية. تسلّمت عبر «واتساب» فاتورة بقيمة 557 دولاراً ودفعتها، قبل أن تحصل لاحقاً على فاتورة ورقية بمبلغ أقل بنحو 189 دولاراً، بعدما احتُسب فيها سعر الكيلوواط بنحو 42 ألف ليرة. وتقول إن الفاتورة الثانية هي التي كانت موجودة في المحل عندما كشفت البلدية على الفواتير، ما دفعها إلى إبلاغ بلدية الشياح بأن المبلغ الذي دفعته فعلياً مختلف عن ذلك المثبت على الورقة. وفي تموز، وبعد اعتراضات حصلت مع المشتركين، تقول إن الفاتورة عادت إلى التسعيرة الرسمية وبلغت أكثر من 600 دولار. يومها، كان المحل يعمل بصورة طبيعية والتكييف يعمل لساعات طويلة. أما في آب، وكانت وزارة الطاقة قد حدّدت لأصحاب المولدات سعر الكيلوواط التسعيرة الرسمية بـ41,973 ليرة للكيلوواط، أي ما يعادل نحو 47 سنتاً وفق سعر الصرف المعتمد. في المقابل، تقول صاحبة المحل إن فاتورتها احتُسبت فعلياً على أساس 70 سنتاً للكيلوواط، أي أعلى بنحو 50% من التسعيرة الرسمية. تسلّمت عبر «واتساب» فاتورة بقيمة 557 دولاراً ودفعتها، قبل أن تحصل لاحقاً على فاتورة ورقية بمبلغ أقل بنحو 189 دولاراً، بعدما احتُسب فيها سعر الكيلوواط بنحو 42 ألف ليرة. وتقول إن الفاتورة الثانية هي التي كانت موجودة في المحل عندما كشفت البلدية على الفواتير، ما دفعها إلى إبلاغ بلدية الشياح بأن المبلغ الذي دفعته فعلياً مختلف عن ذلك المثبت على الورقة. وفي تموز، وبعد اعتراضات حصلت مع المشتركين، تقول إن الفاتورة عادت إلى التسعيرة الرسمية وبلغت أكثر من 600 دولار. يومها، كان المحل يعمل بصورة طبيعية والتكييف يعمل لساعات طويلة. أما في آب، فقفزت الفاتورة إلى 11,240 دولاراً في شهر واحد، بعدما كانت في الشهر السابق بحدود 7 آلاف دولار. أي إن كلفة الكهرباء قفزت بأكثر من 4 آلاف دولار خلال شهر واحد. لكن خلف الرقم مشكلة أخرى. يقول صاحب المحلين لـ «الأخبار»، إن الفاتورة احتُسبت في البداية على أساس 75 سنتاً للكيلوواط، قبل أن يعترض على السعر ويتواصل مع صاحب المولد، ليجري خفضه لاحقاً إلى 55 سنتاً. وبالمقارنة مع تسعيرة وزارة الطاقة للمناطق تحت 700 متر، والبالغة في آب نحو 53,8 سنتاً للكيلوواط وفق سعر الصرف الذي اعتمدته الوزارة، فإن سعر الـ75 سنتاً كان أعلى من التسعيرة الرسمية بنحو 40%.

> **التسعيرة الرسمية تضمن «هامش ربح جيد» لأصحاب المولدات فلماذا تتضاعف قيم الفواتير؟**

أما التبرير الذي نُقل إليه من صاحب المولد، فهو أنّه لا يحصل على كامل حاجته من المازوت بالسعر الرسمي ويضطر إلى تأمين كميات إضافية بسعر أعلى. وهنا تتناقض هذه الرواية عملياً مع ما تقوله وزارة الطاقة عن أن التسعيرة تحتسب كلفة المازوت ومختلف أكلاف التشغيل. فأين الحقيقة بين الروايتين؟ والأكثر إثارة للاستغراب أن صاحب المولد وافق، بعد الاعتراض، على خفض السعر من 75 إلى 55 سنتاً. وإذا كان الـ75 سنتاً يعكس فعلاً كلفة تشغيل لا يستطيع النزول دونها، فكيف أصبح الـ55 سنتاً ممكناً بمجرد الاعتراض؟

من الصعب افتراض أن صاحب المولد قرر ببساطة تحمّل الفارق من جيبه لأنها «معجزة» يصعب حصولها في لبنان، كما أنّه من الصعب تفسير التراجع بالخوف من العقوبة وحده إذا كانت كلفة المخالفة، في نهاية المطاف، أقل من خسائر تشغيل متكررة يدّعي أنه يتحملها.

إلا أنّ الرقم، في كل الأحوال، يبقى صادماً. فقطاع المطاعم والحلويات لا يستطيع أساساً خفض استهلاكه كما يشاء. المطعم لا يستطيع إطفاء البرادات والفريزرات، أو الاستغناء عن الشفاطات والتهوئة والتكييف، ثم انتظار ساعات كهرباء الدولة

لهيب المولّدات يكوي المشتركين

زينب برّي

جولة واحدة على مواقع التواصل الاجتماعي، أو حديث قصير مع أي مواطن، يكفيان لكشف حجم جنون فواتير المولدات في آب. آلاف الدولارات تُدفع لقاء كهرباء خاصة لم تعد بديلاً مؤقتاً من الدولة، لأن لا كهرباء دولة أساساً، وحتى إن حضرت لساعات محدودة جداً، فهي لا تفي بأي غرض فعلي، لا بالنسبة إلى منزل يحتاج إلى تبريد وتشغيل الأجهزة الأساسية، ولا بالنسبة إلى محل أو مطعم أو أي مصلحة يفترض أن تعمل طوال النهار. لذلك، لم يعد الاشتراك بالمولد خياراً يمكن الاستغناء عنه حتى مع ارتفاع كلفته، بل صار عملياً المصدر الأساسي للكهرباء، ولسان حال أصحاب المولدات: «إن كنت قادراً على الاستغناء عنّا، فلتفعل».

تأتي فاتورة مولدات الكهرباء هذا الصيف في وقت تكافح فيه أصلاً مؤسسات كثيرة للحفاظ على الحد الأدنى من قدرتها على الاستمرار، خصوصاً في ظل الوضع الاقتصادي الراهن وتداعيات الحرب. واللافت أنّه في حالات باتت الكهرباء الخاصة وحدها توازي قيمة الإيجار أو تكاد تتجاوزها، ما يعني أن صاحب المصلحة بات يدفع عملياً «إيجاراً ثانياً» فقط ليتمكن من إبقاء محله مفتوحاً، وذلك حتى ينقطع «نفسه» ويقرر الاستسلام أمام الواقع.

ومع تراجع الإنتاج وارتفاع الكلفة، لم يعد أمام كثيرين خيار سوى الإقفال. وفي أحد المطاعم في الضاحية، تبلغ فاتورة الكهرباء وحدها 1500 دولار شهرياً، أي ما يعادل راتب موظف كامل. وفي مطعم آخر، تصل الفاتورة إلى 1200 دولار، وفي ثالث إلى 1000 دولار. وفي كل هذه الحالات، لا يتعلق الأمر بترف أو بتوسّع، بل بمحاولة البقاء فقط. وفي ظل هذه الأرقام، يصبح الحديث عن تعافٍ اقتصادي أقرب إلى نكتة سوداء.

وكانت وزارة الطاقة قد حدّدت لأصحاب المولدات سعر الكيلوواط في المدن والتجمعات المكتظة والمناطق الواقعة تحت ارتفاع 700 متر، وبـ53,065 ليرة في القرى والمناطق المتباعدة أو الواقعة فوق 700 متر. وحدّدت الشطر الثابت بـ385 ألف ليرة لـ3 أمبير و685 ألف ليرة لـ10 أمبيرات، مع إضافة 300 ألف ليرة عن كل 5 أمبير إضافية. وتقول الوزارة، صراحة، إن هذه التعرفة لا تغطي المازوت فقط، بل تحتسب «كافة مصاريف وفوائد وأكلاف المولدات بالإضافة إلى هامش ربح جيد لأصحابها»، بما في ذلك الزيوت والفلاتر واهتلاك المولد وكلفة توزيع المازوت. كما تحظر إضافة رسوم للصيانة أو الشبكات أو غيرها، وتطلب من وزارتَي الاقتصاد والداخلية تشديد الرقابة واتخاذ الإجراءات بحق المخالفين.

لكنّ بين «المبدأ» والفاتورة التي تصل إلى المنازل وأصحاب المصالح، فرق شاسع. فعلى سبيل المثال، لا تحتاج صاحبة أحد المحال في سوق معوض إلى شرح طويل لتختصر حجم الأزمة. فقد بلغ إيجار محلها نحو 1200 دولار شهرياً، وفاتورة المولد عن آب قاربت الألف دولار. أي إنّ الكهرباء وحدها باتت توازي تقريباً قيمة الإيجار.

لكن قصة الفاتورة لا تبدأ من آب. ففي حزيران، حدّدت وزارة الطاقة

تقرير

لا زيادة على الرواتب حتى عام 2030

فؤاد بزي

قطع مشروع موازنة عام 2027 الطريق على الموظفين في القطاع العام للوصول إلى زيادة عادلة على رواتبهم. فالمشروع لم يُدخِل في باب النفقات أيّ مبالغ إضافية مخصّصة للموظفين، باستثناء الرواتب الستة الإضافية التي أقرّت في آذار من عام 2026. ووفقاً للإطار المالي الذي أعدّته وزارة المال على المدى المتوسط، لن تلحظ الموازنات العامة المتعاقبة على مدى 4 سنوات مقبلة، أيّ زيادة للموظفين، ما يشير إلى مشروع مبيّت لدى السلطة، يقضي بتثبيت الراتب بقيمته الحالية، وعدم تقديم أيّ زيادة أقلّه حتى عام 2030.

بحسب تقرير وزارة المال حول مشروع الموازنة، تصل قيمة «كلفة الموظفين» إلى 353,791 مليار ليرة عام 2027، لترتفع بنسبة 12,6% عما كانت عليه عام 2026، أي قبل إضافة الرواتب الستة وتعديل قيمة التعويضات العائلية الشهرية، والتي يتقاضاها الموظفون عن الزوجة أو الزوج والأولاد شهرياً. ولكن في الأعوام المقبلة بعد عام 2027، لن ترتفع قيمة «كلفة الموظفين» سوى بنسبة 5% سنوياً بشكل شبه ثابت، حتى عام 2030، ما يشير إلى أنّ هذه الزيادات هي كلفة «التدرّج»، أي الدرجات الإضافية التي يحصل عليها الموظفون سنوياً، وبشكل تلقائي، ولا تشكل فعلياً إضافة حقيقية على قيمة الراتب.

في فذلكتها للموازنة، قررت وزارة المال تحميل الموظفين وزر أزمة الانهيار النقدي والمصرفي. ووصفت التوجّه إلى عدم زيادة رواتب الموظفين بـ«الانضباط المالي، وترشيد الإنفاق»، وربطت بين الإبقاء على قيمة الرواتب متدنية على ما هي عليه، وبين «الحفاظ على أرصدة مالية إيجابية»، مشيرةً إلى أنّ هذا التوجه سيبقى على ما هو عليه «إلى حين استكمال إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتنفيذ استراتيجية واضحة وقابلة للاستدامة لاستعادة الودائع».

وهذا يعني بأنّ على الموظف أو المتقاعد، دون غيرهما، دفع ثمن السياسات الاقتصادية والمالية الخاطئة للسلطة السياسية. فوزارة المال لا تجد في تحسين رواتب العاملين في القطاع العام أولوية، وهذا ما قالته صراحة، إذ رأت أنّ «القيد المالي الصارم الذي يحكم موازنة عام 2027 لا يعني تجميد دور الدولة، بل يعني توجيه الموارد المحدودة نحو الأولويات الأكثر إلحاحاً والأعلى مردوداً اقتصادياً واجتماعياً».

4%

هي نسبة الزيادة على بند مخصّصات المستشارين في موازنة عام 2027 مقارنة مع موازنة عام 2026، إذ رُفعت من 54 ألفاً و380 مليار ليرة، إلى 56 ألفاً و530 مليار ليرة

2500 مليار ليرة

هي المبالغ الإجمالية الملحوظة في مشروع موازنة 2027 على بند احتياطي الرواتب والأجور بعدما كان 1000 مليار ليرة في موازنة 2026

15%

هي نسبة الزيادة في مساهمة الدولة في صندوق تعاضد أساتذة الجامعة اللبنانية. إذ رفعت من 4 آلاف و423 مليار ليرة في موازنة 2026 إلى 5 آلاف و91 مليار في موازنة عام 2027

بمعنى آخر، الموظف ليس أولوية، وهو، بنظر وزارة المال، ليس ذا أولوية، ولا مردود اقتصادياً له.

وتنعكس هذه السياسة الإقصائية والتهميشية للموظفين في طريقة إدارة الأموال لدفع رواتبهم، فالسلطة السياسية لا تزال تتهرب من إدراج كلّ الزيادات التي تعطى للموظفين في أساس الراتب، وهو ما يظهر بشكل واضح في موازنة عام 2027. فقيمة بند «المخصصات والرواتب» لا تزال على حالها، تساوي 32,7 ألف مليار ليرة في موازنة عام 2026 وفي مشروع موازنة عام 2027. أما الزيادة التي حصل عليها الموظفون أخيراً، فتظهر في بند «التعويضات»، والذي ارتفعت قيمته من 60,670 مليار ليرة في موازنة عام 2026 إلى 97,355 مليار في موازنة عام 2027، ما يعني زيادة نسبتها 60%. ويعود سببها بشكل رئيسي إلى إعطاء الموظفين 6 رواتب إضافية ابتداءً من آذار 2026.

ويذكر هنا أنّ وزارة المال التي تدّعي في تقرير الموازنة تطبيق «الانضباط المالي» شوّهت الرواتب والتقديمات للموظفين إلى درجة أصبحت معها نسبة بند التعويضات تساوي 64% من إجمالي قيمة الرواتب والأجور. فكلّ زيادة تعطيها الدولة للموظفين لا تدخل في صلب الراتب، بل تدرج تحت تسمية «تعويض مؤقت»، ما يحرم الموظف من الاستفادة منها في تعويض نهاية الخدمة في حال أراد إنهاء خدماته قبل بلوغ السن القانونية، لأنّ قيمة أساس الراتب لا تزال على حالها منذ عام 2019.

وعلى سبيل المثال تبلغ قيمة أساس راتب الموظف في الفئة الثالثة اليوم 3 ملايين و200 ألف ليرة، أي حوالى 34 دولاراً. وهو الرقم المحتسب في أيّ تقديمات تحقّ للموظف، مثلاً منحة الولادة تساوي نصف راتب، أي مليوناً و600 ألف ليرة!

ولفهم مدى الخسارة التي وقعت على الموظفين والعاملين في القطاع العام تحديداً، تكفي مقارنة أرقام موازنة عام 2027 مع موازنة عام 2019، أي قبل الانهيار النقدي والمصرفي. حينها، بلغت قيمة كتلة الرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية في الموازنة نحو 6 مليارات دولار، مشكّلة 38% من إجمالي النفقات. أما اليوم، وبعد مرور 6 سنوات على الأزمة، وإصدار 8 مراسيم و3 قوانين مخصصة لتعديل قيمة الرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية، فتبلغ قيمة هذه الكتلة 3,7 مليارات دولار في موازنة عام 2027، ما يعني أنّ الموظف والمتقاعد يتقاضى اليوم تقديمات أقل بنسبة 40% مما كانت عليه عام 2019.

ويذكر هنا أنّ هذه الأرقام لا يمكن أن تؤخذ وحدها للوقوف على حجم الخسارة. إذ إن تضخّم الأسعار، والذي لم تتدخل السلطة السياسية للحدّ من أثره السلبي على قيمة الرواتب والأجور، أدّى إلى تراجع إضافي في قيمة الرواتب. فالأسعار بالدولار زادت بنسبة 35,6% من بداية 2019 وحتى تموز 2026. على سبيل المثال، لو عادت قيمة الراتب بالدولار إلى نفس ما كانت عليه عام 2019، وهو ما تطالب به روابط القطاع العام، لن يتمكن الموظف من استعادة القوة الشرائية نفسها التي كان عليها.

... ولا زيادة على بدل النقل

تشير أرقام موازنة عام 2027 إلى عدم وجود توجّه لدى الحكومة إلى زيادة بدلات النقل الخاصة بالموظفين، فقيمة بند «تعويض النقل المؤقت» لم تتغيّر مقارنةً مع موازنة عام 2026، ولا تزال 16,629 مليار ليرة، أي 182 مليون دولار. ويأتي هذا الثبات في قيمة بدل النقل رغم رفع الحكومة سعر صفيحة البنزين عندما زادت الرسوم عليها في شباط 2026، وما رافقها من ارتفاع عالمي بقيمة صفيحة البنزين، ما أدّى إلى زيادة سعرها من 20 دولاراً في مطلع عام 2025 إلى 30 دولاراً في نهاية تموز 2026، أي زيادة نسبتها 50%. وأدّت هذه الزيادة إلى ارتفاع في كلفة بدل النقل؛ فأجرة السرفيس زادت بنسبة 50% في بيروت، من 200 ألف ليرة إلى 300، وبدل النقل الرسمي عن كلّ يوم حضور لم يتغيّر، وبقي 450 ألف ليرة.

على الغلاف

بدء مرحلة الردود «غير المتناسبة» إيران لأميركا: فلْتكن حرب ناقلات

آثار غارة أميركية ضربت عرساً في منطقة سيريك في محافظة هرمزكان في جنوبي إيران، وأدت إلى سقوط ضحايا (من الويب)

طهران - **محمد خواجوئي**

كما كان مرجّحاً، لم يدفع تشديد الحصار البحري والضغط الاقتصادي الأميركي، والمترافق مع ضربات متقطّعة تستهدف العمق الإيراني، طهران، إلى الاكتفاء بتفعيل أدوات الالتفاف المالي والتجاري، بل قادها إلى الانتقال التدريجي نحو خيارات عسكرية أكثر هجومية، هدفها تغيير شروط المواجهة. وتجلّى هذا التحوّل بوضوح في تطوّرات اليومَين الماضيَين، التي وصفها مسؤولون إيرانيون بأنها «تغيير في قواعد اللعبة»، وذلك في مقابل انتقال الجانب الأميركي إلى معادلة «ناقلة في مقابل ناقلة» في مضيق هرمز وما حوله.

وانطلقت الموجة الجديدة من التصعيد العسكري بين الجانبَين إثر إعلان «الحرس الثوري»، أول من أمس، استهدافه «حاملة طائرات ومدمّرة أميركيتَين» برشقة من الصواريخ الباليستية المضادّة للسفن، ووصفِه العملية بأنها ردّ حاسم على «انتهاك الحرمة البحرية» و«استمرار الحصار الجائر» الذي تفرضه البحرية الأميركية على إيران. ولعلّ ما يميّز هذا الهجوم عن سابقيه، ليس كثافة النيران بحدّ ذاتها، بل التحوّل الجذري في قواعد الاشتباك؛ إذ نقلت طهران عملياتها، للمرّة الأولى منذ أشهر، من استهداف القواعد البرّية والمسيّرات الاستطلاعية، أو اعتراض السفن التجارية، إلى التهديد المباشر للقطع الحربية والمدمّرات الأميركية، والحال أن هذه الأخيرة لا تقتصر مهمّتها على تنفيذ ضربات ضدّ إيران، بل تمثّل رأس الحربة في فرض الحصار البحري عليها، وخنق حركة ناقلات النفط وسفن الشحن المتّجهة من الموانئ الإيرانية وإليها.

وأقرّت «القيادة المركزية الأميركية» (سنتكوم) بوقوع الاشتباك الذي تحدّث عنه الإيرانيون، غير أنها ادّعت أن الضربات تمّ «صدّها» من دون تسجيل أيّ خسائر بشرية. ومع ذلك، فإن الجيش الأميركي استهدف، في ردّ انتقامي في اليوم نفسه، ثلاث ناقلات نفط إيرانية في مياه الخليج وبحر عُمان -كانت إحداها متمركزة قرب سواحل جزيرة خارك، الشريان الرئيس لتصدير النفط الإيراني-، ادّعت «سنتكوم» أن الهجوم أخرجها «تماماً من دائرة الاستغلال التشغيلي». وينبئ اقتراب العمليات الأميركية من الموانئ والجزر الإيرانية في الخليج والمدخل البحري، بتحوّل في مسار المعركة. إذ يبدو أن واشنطن، في حال أصرّت طهران على إبقاء مضيق هرمز مغلقاً، لن تكتفي باستهداف المنشآت العسكرية في جنوب البلاد، بل تتّجه نحو جعل الناقلات الإيرانية نفسها هدفاً مباشراً.

لكن الاشتباكات لم تتوقّف عند حدّ الردّ الأميركي؛ ففي وقت متأخّر من مساء أول من أمس، أعلنت القوة البحرية التابعة لـ«الحرس الثوري»، في بيان، أنها، ردّاً على الهجمات الأميركية التي استهدفت ثلاث ناقلات نفط إيرانية، ضربت ثلاث ناقلات كانت تَعبر مضيق هرمز عبر «مسارات غير مسموح بها»، فضلاً عن ثلاث قطع بحرية أميركية أخرى في مناطق مختلفة. وأمس، تواصلت المواجهات أيضاً؛ إذ أعلنت القوة البحرية التابعة لـ«الحرس الثوري» أنها استهدفت زورقاً أميركياً مسيّراً عن بعد. وأوضحت القوة، في بيان، أن الزورق كان يحاول الدخول إلى «المنطقة المحميّة» في مضيق هرمز عندما تمّ استهدافه، في حين سارعت «سنتكوم» إلى نفي وقوع الهجوم. كذلك، أفادت وكالة «فارس»، أمس، بأن ما لا يقلّ عن ثلاث ناقلات نفط وسفينة محمّلة بالغاز الطبيعي المسال (LNG)، كانت تَعبر المسار الجنوبي لمضيق هرمز، غيّرت مسارها إثر تحذير تلقّته من «الحرس الثوري».

> **تراهن طهران على أن ينعكس تصعيدها العسكري سلباً على موقع «الجمهوريين» في الانتخابات**

وتكشف الاشتباكات الجديدة أن الضغط الزمني يثقل كاهل الطرفَين الإيراني والأميركي معاً، ويدفعهما إلى تصعيد إجراءاتهما ضدّ بعضهما البعض، سعياً من كلّ منهما إلى بلورة معادلة جديدة تتوافق مع حساباته. فمن جهة، تتطلّع الولايات المتحدة إلى تقليص قدرة إيران الرقابية على مضيق هرمز، بشكل تدريجي، عبر ضربات عسكرية مستمرّة ومحدودة؛ وفي الوقت نفسه، إلى إخضاع الاقتصاد الإيراني، من طريق تشديد الحصار البحري والضغوط الاقتصادية. وفي المقابل، تجتهد إيران في فرض كلفة اقتصادية وسياسية أعلى على خصومها، بما يحول دون تثبيت المعادلة الأميركية، ويسمح لها باستعادة قدرتها على الردع. وفي هذا الإطار، تراهن طهران على أن ينعكس تصعيدها العسكري، واستمرار الأزمة في مسارات نقل الطاقة عبر «هرمز» و«باب المندب»، سلباً على موقع «الجمهوريين» في انتخابات التجديد النصفي في الولايات المتحدة في تشرين الثاني المقبل. وفي السياق، تحدّث رئيس البرلمان ورئيس فريق التفاوض الإيراني، محمد باقر قاليباف، أمس، عن نهاية مرحلة «الردّ المتناسب» وتغيّر «قواعد اللعبة». وقال إن إيران تخوض «حرباً شاملة»، مضيفاً أن «الضربات الموجعة التي وجّهتها القوات المسلّحة إلى القواعد الأميركية، أوقعت صنّاع القرار في واشنطن في حال من الحيرة. حتى إنهم يلجأون، إلى أقوال وشعارات واهية، واستخدام الذكاء الاصطناعي لتلفيق صور ومقاطع فيديو من ساحة المعركة». وأكد قاليباف أن «الأميركيين أدركوا بالتأكيد أن عصر الردود المتناسبة ولّى، وأن ضرباتنا في العمليات الأخيرة ضدّ القاعدة المعتدية كانت مجرّد بداية؛ وإذا لم يكونوا فهموا ذلك حتى اليوم، فعليهم أن يدركوا قبل فوات الأوان أن قواعد اللعبة قد تغيّرت، وأن أيّ اعتداء على المصالح والأمن الإيرانيَين، سيُقابَل من الآن فصاعداً بردّ أسرع وأثقل وأكثر إيلاماً».

وكان زعم الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في الأيام الأخيرة، مراراً وتكراراً، أن السفن تَعبر من مضيق هرمز بسهولة تامّة، وأن السيطرة على هذا المضيق الحيوي هي في يد القوات الأميركية. وفي تعليقها على ذلك، ذهبت صحيفة «إيران» الحكومية إلى أن السياسة الأميركية الجديدة القائمة على معادلة «ناقلة في مقابل ناقلة»، تتناقض مع خطاب واشنطن حول «هرمز»، متساءلةً: «إذا كان المضيق، كما يدّعي ترامب، تحت السيطرة الأميركية، والسفن تَعبره من دون أيّ عوائق، فكيف يمكن تفسير انتقال القوات الأميركية إلى مرحلة استهداف الناقلات الإيرانية بشكل مباشر؟».

إيران والحرب: هذه هي مكامن القوة

علي حيدر

تكشف الجولة الراهنة من التصعيد الأميركي، قياساً إلى المراحل الأولى من الحرب على إيران، تراجعاً واضحاً في السقف العملياتي الأميركي. ففي بداية الحرب، امتدّت الضربات إلى عمق الأراضي الإيرانية، وذلك في سياق رهان على إحداث انهيار واسع في بنية النظام، وصولاً إلى إسقاطه أو إضعافه جذرياً. أمّا اليوم، فقد بات هامش العدوان أضيق، من دون أن يعني هذا التقلّص استحالة العودة إلى حرب أوسع. يعكس هذا التحوّل تبدلاً في موقع الطرفَين داخل المعادلة الاستراتيجية، خصوصاً من جانب الولايات المتحدة التي بات هدفها الأقصى يقتصر على حماية انتشارها العسكري ومصالحها الإقليمية، وإبقاء الممرّ البحري الاستراتيجي مفتوحاً. يمكن تفسير جانب من ذلك بسوء التقدير الأميركي والإسرائيلي، سواء لمدى تماسك النظام الإيراني، أو لطبيعة المجتمع الإيراني، أو لفاعلية الضربات المركّزة في إنتاج تداعيات سياسية أسرع من قدرة طهران على احتوائها. لكن العامل المشار إليه، لا يكفي وحده لتشريح قدرة إيران على امتصاص الضربات وإعادة تنظيم صفوفها والحفاظ على أدوات الردّ ورفع كلفة الحرب. ومن هنا، تبرز العوامل الجوهرية التي منعت خصوم إيران من تحويل تفوّقهم العسكري إلى إنجاز سياسي واستراتيجي. في مقدّمة تلك العوامل، طبيعة الدولة ومؤسّساتها؛ فقد أظهرت الحرب أن الجمهورية الإسلامية ليست نظاماً هشاً يرتبط بقائد واحد، بحيث يؤدي ضرب رأسه إلى شلل متسلسل، بل هي بنية مؤسّساتية أكثر تماسكاً ممّا افترضه خصومها، تستطيع أجهزة القيادة والقرار فيها العمل تحت ضغط شديد. إلى جانب ذلك، تؤدّي الهوية العقائدية والسياسية دوراً مركزياً في قدرة النظام على تحمّل الضغط. ففي الحال الإيرانية، تمثّل مسائل الاستقلال السياسي والقدرة العسكرية الذاتية ورفض الإملاءات الخارجية، جزءاً من تعريف النظام لذاته ومصادر شرعيته؛ وهذا ما يفسّر صعوبة إخضاعه. ففي حين انتظرت الولايات المتحدة «تنازلاً عقلانياً محتملاً لتجنّب الحرب»، عدّت إيران أيّ تنازل من النوع المذكور بداية لتفكيك نظامها وفتح الباب أمام فرض مطالب إضافية عليه، الأمر الذي يجعل تحمّل كلفة الحرب بالنسبة إليها أقلّ خطراً من الاستسلام. أمّا عسكرياً، فقد بنت إيران جانباً مهمّاً من قدرتها على الصمود انطلاقاً من إدراكها لاختلال موازين القوة. فهي لم تحاول مجاراة الولايات المتحدة وإسرائيل في التفوّق الجوي والتكنولوجي، بل طوّرت أدوات أكثر تناسباً مع حرب غير متكافئة، من مثل الصواريخ الباليستية والمجنّحة، والطائرات المسيّرة، والمنظومات المتحرّكة، والقدرات الموزّعة والمخفية. ذلك أن توزيع القوة على مواقع ومنصّات ووسائط متحرّكة، يضاعف صعوبة اكتشافها وتعقّبها واستهدافها. ومن هذه الزاوية، يشكّل استمرار الردود الإيرانية والقدرة على تهديد قواعد ومصالح حسّاسة، نفياً عملياتياً لسردية التدمير الكامل للقدرة العسكرية الإيرانية.

> **بنت إيران جانباً مهمّاً من قدرتها على الصمود انطلاقاً من إدراكها لاختلال موازين القوة**

ولا تنفصل هذه القدرة عن العامل الاجتماعي؛ فقد افترض الأميركيون والإسرائيليون أن التذمّر الاجتماعي والاقتصادي يعني استعداداً تلقائياً لتأييد الحرب الخارجية، وهذا ما ثبت خطأه. إذ أدّت الحرب، في الحال الإيرانية، إلى تقدّم الهوية الوطنية على الخلافات الداخلية، وتولّد التفاف دفاعي حتى لدى شرائح لا تتطابق مع جميع سياسات النظام -الذي يمتلك أصلاً قاعدة اجتماعية صلبة وقابلة للتعبئة تعزّز تماسكه تحت الضغط-. وإلى جانب عناصر القوة تلك، يضاف موقع إيران الاستراتيجي على مضيق هرمز، الذي يمنحها أداة ردع وضغط سياسي واقتصادي، يمكنها عبرها تقييد حركة الطاقة والملاحة، ورفع كلفة الحماية العسكرية، ونقل جانب من آثار الحرب إلى خصم تفصلها عنه آلاف الكيلومترات.

تُبيّن هذه العوامل مجتمعةً الفارق بين امتلاك التفوق العسكري والقدرة على تحويله إلى نتيجة سياسية، وهي تفسّر سبب تضاؤل السقف العملياتي الأميركي.

أمّا بالنسبة إلى إسرائيل، فالأكيد أن نجاة إيران من حرب واسعة، ومن ثمّ انتقالها من الدفاع إلى المبادرة، يفرض عليها مراجعة فرضيات أساسية في أمنها القومي. فهي عوّلت طويلاً على التفوق الجوي والاستخباري، لكنها تجد نفسها اليوم أمام خصم لا يكفي تدمير جزء كبير من قدراته لإخراجه من المعركة، بل قد يكون اليوم في طور فرض نموذج يغيّر ميزان الردع الإقليمي، ويقيّد حرية إسرائيل في استخدام القوة مستقبلًا.

بات الهدف الأقصى لواشنطن يقتصر على حماية انتشارها العسكري ومصالحها الإقليمية (من الويب)

إسرائيل تستعدّ لسيناريو حرب متعدّدة الساحات

رفعت إسرائيل مستوى التهديد حيال إيران، في حين بدأ جيش الاحتلال مناورة مفاجئة لاختبار جاهزيته لسيناريو حرب متعدّدة الساحات، لا سيما مع نيّته تفجير «مجمع علي الطاهر» التحت أرضي في جنوب لبنان في الأيام المقبلة -وفق ما أشارت إليه تقديرات إسرائيلية-. وجاء ذلك على وقع تهديدات جديدة أطلقها رئيس وزراء الاحتلال، بنيامين نتنياهو، ضدّ طهران، وتحذيرات عسكرية من أن الجيش بات في وضع «الجاهزية الكاملة لأيّ هجوم مفاجئ».

وقال نتنياهو إن «إيران تتجنّب مواجهتنا وهي تعرف السبب، وإن أخطأت وهاجمتنا فستتلقّى ضربة لا تتخيّلها»، مضيفاً أن «هدفنا الأول والأساسي هو إسقاط النظام». وتابع: «مثابرون في مهمّة إسقاط النظام ونهايته تقترب». كما تحدّث عن «مهمّة أخرى ينبغي إنجازها»، قائلاً إن إسرائيل عازمة على تحقيقها، وإنها «ستغيّر وجه الشرق الأوسط وتاريخ شعبنا بصورة نهائية»، من دون أن يوضح مقصده.

وفي قراءته لهذا التصعيد، رأى المراسل العسكري، يوسي يهوشع، أن إسرائيل تبدو أمام «لحظات حاسمة» في شأن تفجير «مجمع علي الطاهر»، مشيراً إلى أن الجيش يضغط في اتّجاه التنفيذ، فيما زعم أن «حزب الله» يحثّ إيران على الردّ. وتحدّث عن وجود خلافات داخل طهران بشأن الموقف من تطورات لبنان، لافتاً إلى أن هناك استنفاراً إسرائيلياً شاملاً على الجبهات كافة. كما رأى أن تهديدات نتنياهو، وتصريحات رئيس الأركان، وتوقيت المناورة الواسعة، كلّها مؤشرات تحمل رسالة تحذير إلى إيران قبل الأعياد، مفادها أن «أيّ تدخل سيَنتج منه ردّ خاطف وغير مسبوق».

من جهته، نقل مراسل «القناة 12» نير دفوري، عن رئيس الأركان قوله، خلال جلسة تقييم موقف، إن إسرائيل تعيش «مدة متوترة ومشحونة في الجبهات كافة»، وإن الجيش يستعدّ لمدة الأعياد المقبلة. وأضاف أن «الوضع الأساسي للجيش هو الجاهزية الكاملة للهجوم المفاجئ». وفي هذا الإطار، أفادت «القناة 12» بأن تمريناً مفاجئاً بدأ صباح أمس، بتوجيه من رئيس الأركان، لاختبار «جاهزية جيش الاحتلال لسيناريو متعدّد الساحات ومفاجئ». وأوضحت أن الهدف هو فحص مستوى الجاهزية لمجموعة من السيناريوات العملياتية المباغتة، وتفعيل قوات الاحتياط والعتاد، إضافة إلى اختبار آليات صنع القرار والاستجابة العملياتية على جميع المستويات. وعلى المستوى الأمني الخارجي، ذكرت مراسلة «القناة 12»، نيتسان شابيرا، أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية أحبطت «عشرات الهجمات والمخطّطات الأمنية ضدّ أهداف إسرائيلية ويهودية في دول عدة، بينها محاولات قالت إنها كانت في مراحل تنفيذ متقدّمة». ونقلت عن مسؤول في «مجلس الأمن القومي» قوله إن «إيران وسّعت بنيتها التحتية لتنفيذ عمليات في الخارج باعتبارها استراتيجية ثابتة، بالتزامن مع دخول حماس على خطّ المحاولات الدولية، وذلك كبديل من غزة والضفة الغربية».

(الأخبار)

العراق

فشل لجنة «التنسيقي» المقاومة لا تُلزِم نفسها بمُهل

بغداد - **فقار فاضل**

اصطدمت مساعي «الإطار التنسيقي» لإيجاد مخرج تفاوضي لقضية سلاح المقاومة، برفض قوى أساسية في هذه الأخيرة التخلّي عن قدراتها العسكرية. فبعد أسابيع من الحوارات التي قادتها اللجنة الثلاثية التي شكّلها «التنسيقي» لهذا الغرض، لم يَظهر ما يشير إلى اتفاق على مبدأ «التسليم»، فيما تتقدّم داخل الأوساط السياسية صيغة «تنظيم السلاح واحتوائه» بوصفها بديلاً أكثر واقعية من تسليمه، قد يقي البلاد مواجهة تُهدّد استقرارها السياسي والأمني.

وخاضت اللجنة التي تضمّ نوري المالكي ومحمد شياع السوداني وهادي العامري، خلال الأيام الماضية، اتصالات مع قوى المقاومة في محاولة للتوصّل إلى نوع من التفاهمات. لكن آخر مواقف الفصائل لا توحي بتحقّق اختراق جوهري في هذا الإطار؛ إذ جدّد رئيس المجلس السياسي لحركة «النجباء»، علي الأسدي، بعد لقاءاته مع قيادات في «التنسيقي»، تمسّك الحركة بـ«قدسية سلاح المقاومة»، مؤكداً أن موقفها من مسألة السلاح لم يتغيّر، ومشدّداً على الحفاظ على «الحشد الشعبي» بوصفه «هيئة وطنية لا يمكن المساس بها».

وبحسب المعطيات المنشورة أخيراً، فإن قادة «النجباء» و«كتائب حزب الله» أبلغوا «لجنة حصر السلاح» رفض الالتزام بموعد الـ30 من أيلول، فيما يجري التحضير لاجتماع يضمّ الحكومة والأجهزة الأمنية و«التنسيقي» و«هيئة الحشد» وممثّلي الفصائل، لبحث موضوع السلاح.

> **يجري التحضير لاجتماع يضمّ الحكومة والأجهزة الأمنية و«الإطار» و«الحشد» وممثّلي الفصائل**

وبحسب مصادر سياسية مطّلعة تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن اللجنة الثلاثية اصطدمت بمواقف ثابتة لدى قوى المقاومة الأساسية، مفادها أن مهلة 30 أيلول لا تصلح سقفاً زمنياً لحسم مستقبل قدراتها العسكرية. وعليه، انتقلت الاتصالات، بحسب المصادر، من البحث في «التسليم» إلى مناقشة صيغ أخرى، بينها تنظيم السلاح أو تجميده، بما يتيح تجاوز الموعد من دون الذهاب إلى مواجهة داخلية. ووفق المعلومات، فإن الاجتماع المُرتقب بين الأطراف المُشار إليها، يأتي في إطار محاولة تخفيف التوتر والبحث عن أرضية مشتركة قبل حلول الموعد الحكومي.

وفي تعليقه على ذلك، يرى قيادي في حركة «النجباء»، في حديث إلى «الأخبار»، أن اللجنة التي طرحها «الإطار التنسيقي» «لها ثقلها وهي محلّ تقدير، لكنها لا تستطيع أن تؤثّر في سلاح المقاومة وتسليمه». ويفصل القيادي بين المسارَين السياسي والعسكري، معتبراً أن «هناك جانباً سياسياً، وهم محقّون فيه، وجانباً جهادياً ينبغي للفصائل أن تواصله حتى تطهير أرض البلاد من شراذم الاحتلال». ومع هذا، يبدي القيادي استعداداً للجلوس إلى طاولة حوار ضمن «مبادرة وطنية»، لكنه يؤكد أن السلاح بالنسبة إلى الحركة «منهج واضح في ردع التهديدات».

ويرفض النائب فالح الخزعلي، بدوره، توصيف سلاح الفصائل بأنه «خارج إطار الدولة»، مؤكداً، في حديث إلى «الأخبار»، أن «سلاح المقاومة هو سلاح وطني، وهو الذي دافع عن العراق في أحلك ظروفه»، متسائلاً: «أيُعقل أن يُعتبر هذا السلاح خارج إطار الدولة، فيما الطائرات الصهيونية والأميركية تجول فوق سماء العراق وتعتدي على أبنائه وتنتهك أجواءه وسيادته؟». ويشير كذلك إلى وجود قواعد عسكرية تركية في محافظات الشمال، معتبراً أن «معالجة ملفّ السيادة ينبغي أن تشمل، أولاً، الانتهاكات الخارجية». ولكنه يترك الباب مفتوحاً أمام التفاوض على «تنظيم السلاح» إذا كان ذلك ضمن احترام القانون.

من جهته، يلفت الخبير الأمني، باسم سمير، في تصريح إلى «الأخبار»، إلى أن الوصول إلى موعد 30 أيلول من دون اتفاق نهائي بات احتمالاً قائماً، معتبراً أن الظروف السياسية والأمنية قد تدفع الأطراف إلى تجنّب الصدام. ويشير إلى أن الحراك السياسي «مكثّف ويجري على مستوى قيادات مهمّة»، لكنه لم يؤتِ حتى الآن ثماره المطلوبة، مرجّحاً أن يدخل ملفّ السلاح في مرحلة «تنظيم أو تجميد» بدلاً من التسليم الكامل. وبحسب سمير، فإن استمرار المفاوضات حتى اللحظة الأخيرة قد يفتح الباب أمام تبريرات لتأجيل التنفيذ، خصوصاً أن الذهاب إلى مواجهة داخلية سيكون مُكلفاً لجميع الأطراف.

تقرير

جبهة إلهاء جنوب الحديدة قوات صنعاء تقترب من المخا

صنعاء - **رشيد الحداد**

حقّقت قوات صنعاء، خلال اليومَين الماضيَين، تقدماً إضافياً في جبهات غربي محافظة تعز الواقعة جنوب غربي البلاد، مكّنها من الوصول إلى مقربة من مفرق مدينة المخا الاستراتيجية المطلّة على مضيق باب المندب. ورغم محاولات الفصائل الموالية للسعودية استعادة بعض المناطق في جبهات الكدحة ومقبنة وجبل حبشي والمعافر، إلا أن «أنصار الله» حافظت على مكاسبها العسكرية التي حقّقتها أواخر الأسبوع الفائت، وعزّزتها بتقدّم جديد بعدما خاضت معارك عنيفة مع تلك الفصائل. وكان من نتائج هذه المعارك، تمكّن قوات صنعاء من التحكّم بطرق الإمداد العسكري بين جبهات غربي تعز والساحل الغربي، بالتوازي مع فرضها سيطرة نارية على طريق الإمداد الرئيس الرابط بين محافظتَي عدن وتعز، والذي أعقب تقدّمها في منطقة البيرين الواقعة في إطار مديرية المعافر جنوب غربي تعز -وهو تطوّر أثار مخاوف من سقوط مختلف جبهات ريفَي تعز الغربي والجنوبي خلال الأيام القادمة-.

وسُجّل التطوّر الميداني الأبرز في محور البرح الواقع جنوب غربي تعز، حيث تقدّمت قوات صنعاء غرباً، واقتربت من منطقة الرشح الأعلى، وسيطرت على مواقع مهمّة في محيط منطقة العريش الواقعة على بعد نحو 5 كيلومترات شرقي مفرق المخا، ونحو 7 كيلومترات من معسكر خالد بن الوليد، الذي يعدّ من أبرز خطوط الدفاع عن مدينة المخا، المعقل الرئيس لقوات طارق صالح.

ونشرت منصّات تابعة لـ«أنصار الله»، مساء أمس، مشاهد حديثة أكدت إحرازها تقدماً موازياً وكبيراً في مختلف جبهات مقبنة، وتمكّنها من السيطرة على سوق حمير ومناطق أخرى شرق مديرية جبل حبشي غربي تعز. ودفعت تلك التطورات الفصائل الموالية للسعودية إلى محاولة فتح جبهات أخرى جنوب الحديدة وفي محيط مدينة مأرب، وذلك بهدف تخفيف الضغط العسكري على جبهات غربي تعز. وأتت هذه المحاولات وسط تبادل للاتهامات بين الفصائل بالمسؤولية عن الانتكاسات العسكرية، التي أدّت إلى سقوط عدد من المناطق المطلّة على مضيق باب المندب، والتي كانت تهدف السعودية إلى السيطرة عليها بأيّ ثمن، لما لها من أهمية استراتيجية في تأمين الملاحة الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب. وفي حين تحدّثت الفصائل الموالية للسعودية عن أنها سيطرت على مديرية حيس جنوب الحديدة بالكامل -علماً أن مدينة حيس واقعةٌ تحت سيطرة حكومة عدن منذ سنوات-، بدا أن هذا الإعلان جاء للتمويه على سقوط جبهة الكدحة وجبهات أخرى غربي تعز بالكامل، مساء أول من أمس، في أيدي قوات صنعاء. وتحوز الكدحة أهمية استراتيجية، مردّها أولاً موقعها الجغرافي المتداخل بين مديريات جبل حبشي ومقبنة والوازعية في ريف المحافظة، فضلاً عن أنها إحدى الجبهات المطلّة على مضيق باب المندب.

ووفق مصادر محلّية وأخرى عسكرية تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن الفصائل الموالية للسعودية طلبت، في أكثر من تعميم، من عناصرها عدم المرور على خطّ تعز - المخا -وهو الطريق الذي يمثّل الشريان الرئيس لحركة إمداداتها-، أكانت قادمة من محور تعز أو من الساحل الغربي، وذلك في اعتراف ضمني بتأثير قوات صنعاء على هذا الخط. وعلى عكس حديث الإعلام السعودي عن «انتصارات» في جبهات جبل حبشي وحيفان جنوبي تعز، أكدت مصادر مطلعة، لـ«الأخبار»، سقوط منطقتَي المكازمة وعكاد الواقعتَين في إطار مديرية جبل حبشي تحت سيطرة «أنصار الله»، وفشل كافة محاولات الفصائل استعادة جبل نعمان الاستراتيجي في المنطقة نفسها، والمواقع القريبة منه. وفي الموازاة، واصلت قوات صنعاء التوغّل نحو منطقة البيرين التي تطلّ على طرق إمداد رئيسة تربط بين مدينة تعز ومدينة عدن. ووفق المصادر، فإن هذا التقدّم مكّنها، أمس، من فرض سيطرة نارية كاملة على أهم طرق الإمداد الرئيسة الرابطة بين عدن وتعز، وهو ما قد يقلّص خيارات المناورة العسكرية أمام الفصائل الموالية للسعودية في جبهات غربي تعز. كذلك، شهدت جبهتا حيس والجراحي جنوب الحديدة مواجهات عنيفة بين قوات صنعاء من جهة، وفصائل «العمالقة» السلفية وجماعات تهامية تابعة للسعودية وتشكيلات موالية لطارق صالح، من جهة أخرى. وبحسب المعلومات، فإن «أنصار الله» لا تزال تسيطر على جبل دباس، بالإضافة إلى منطقتَي القلمة والحايط الواقعتَين شمالي حيس. ونفت المصادر وجود أيّ تغيير في خارطة السيطرة في محيط المدينة (حيس)، باستثناء محاولة تقدّم لـ«العمالقة» في اتجاه مديرية الجراحي.

سوريا

فوضى المعتقلين الفلسطينيين

قضية عادل الناطور: الترحيل مقابل الإفراج؟

دمشق - **الأخبار**

عاد ملفّ توقيف اللاجئين الفلسطينيين في سوريا إلى الواجهة مجدداً، بالتزامن مع الكشف عن استمرار احتجاز السلطات الانتقالية القيادي الفلسطيني عادل عبد الفتاح الناطور منذ نحو عام كامل، وسط معلومات عن ربط الإفراج عنه بترحيله إلى خارج البلد. وفي حال المضيّ في هذا الإجراء، سيكون طلب الترحيل المذكور هو الأول من نوعه منذ بدء حملات اعتقال الفلسطينيين في نيسان الماضي، والتي تشترك

> **تحدثت مؤسسات حقوقية عن توقيف نحو 40 فلسطينياً في مناطق مختلفة**

جميعها في غياب أيّ تهم واضحة في حق المعتقلين، ما يحرمهم من مسار قضائي قد يضمن حقوقهم.

وكان الناطور، وهو فلسطيني من قطاع غزة سبق أن اعتقله العدو الإسرائيلي ومن ثمّ أطلق سراحه وأبعده -ليتنقّل بين عدد من الدول العربية ويستقرّ في دمشق منذ عام 1992-، أوقف من قبل الأجهزة الأمنية السورية في أيلول 2025. وبحسب المعطيات التي تفيد بها عائلته، فإن الناطور من مؤسّسي حركة «الجهاد الإسلامي»، وقد انفصل عنها قبل نحو ثلاثة عقود، وانضوى ضمن «لجان المقاومة الشعبية» كممثّل لها خارج القطاع. إلا أن نشاطه في السنوات الأخيرة اقتصر على العمل الإنساني والإغاثي في مخيم اليرموك.

وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من توقيفه، لم يخضع الناطور، وفق مصادر مطّلعة تحدّثت إلى «الأخبار»، لأيّ تحقيق رسمي، فيما اقتصر التواصل معه على «أحاديث ودّية بدت وسيلةً للمماطلة والضغط». وكانت التبريرات المقدّمة لاحتجازه تتمحور حول فكرة «حمايته»، من دون تحديد الجهة التي يُفترض حمايته منها. وتكرّر ترداد التبرير نفسه أخيراً، حين أبلغ المسؤول الأمني عن فلسطينيي سوريا في وزارة الداخلية عائلة الناطور بـ«ضرورة تأمين تأشيرة دخول إلى دولة توافق على استقباله». إلا أن العائلة رفضت الأمر، معتبرةً أن «قرار ترحيله لا يمكن أن يكون بديلاً عن الحرية»، ولا سيما أن الجهات التي تحتجزه تقرّ، بحسب العائلة، بعدم معرفتها بأسباب توقيفه، مكتفية بالقول إن «القرار أكبر منّا».

وإذ يثير ذلك تساؤلات كثيرة عن الجهة التي تقف خلف استمرار احتجاز الناطور، ولا سيما أن الملفّ لم يُتخذ، حتى الآن، مساراً قضائياً واضحاً، تتحدّث بعض الروايات عن ضغوط إسرائيلية في هذا السياق. وردّاً على سؤال وجّهته «الأخبار» إلى مصدر سوري مطّلع حول مدى صحّة تلك الفرضية، يقلّل المصدر من وزنها، مرجّحاً أنّ «القضية تخضع لتجاذبات أمنية داخلية، حيث تسعى بعض الأطراف إلى الإمساك بمفاصل النشاط الفلسطيني في سوريا، وذلك عبر إبعاد شخصيات مرتبطة بمرحلة النظام السابق، وتصديرها في المقابل شخصيات مقرّبة من السلطة الجديدة، ضمن البيئة الفلسطينية في البلاد». وبحسب المصدر نفسه، فإن ربط الناطور بإيران عبر وسائل الإعلام، إنما يجري بترتيب من الجهات الأمنية ذاتها، وهو يهدف إلى تهيئة الظروف لتطبيق قرار الترحيل (الذي لا يزال سورياً حتى الآن).

تتمسك عائلة الناطور بضرورة تحقّق المؤسسات الأمنية والقضائية مسؤولياتها (من الويب)

وفي سياق متّصل، تشير مصادر أمنية، في حديثها إلى «الأخبار»، إلى أن حالات توقيف وتحقيق أخرى طاولت قيادات فلسطينية سابقة، ولم يُعامَل أصحابها بالطريقة نفسها، حتى عندما بدا الضغط الإسرائيلي حاضراً. فبعد انتهاء التحقيقات، اقتصر الإجراء المتّخذ في حقّ الشخص المستهدَف، على إبعاده عن دمشق ومنعه من ممارسة نشاطه السياسي، من دون المطالبة بترحيله خارج البلاد. وتتقاطع هذه المعطيات مع معلومات حصلت عليها «الأخبار» عن الإفراج أخيراً عن فلسطينيين، سبق أن احتُجزوا لمدّة خمسة أشهر.

أمّا الناطور، فتشير المصادر نفسها إلى أن جهات أمنية طلبت من عائلته وقف التفاعل الإعلامي مع القضية، محمّلةً إيّاها تبعات ذلك على سلامته. وفي المقابل، تتجنّب العائلة تحميل السلطة الانتقالية (كلّ) المسؤولية عن اعتقاله، مشيرة إلى وجود تباينات أمنية في طريقة إدارة الملفّ. وبالفعل، علمت «الأخبار» أن بعض الجهات التي تتولّى ملاحقة فلسطينيين سوريين تتحرّك بصورة عشوائية ومن دون تنسيق واضح مع أجهزة السلطة، وهي تستفيد في ذلك من نفوذها الأمني والاقتصادي في الصندوق السيادي -بحكم قربها سابقاً من «هيئة تحرير الشام»-، وتسعى في تسخيره لمصلحة تقويض فرص التواصل مع إيران. وبحسب المعطيات، فإن بعض تلك الجهات تركّز جهودها على ربط العمل الفلسطيني بطهران بهدف منعه تماماً، كما تسعى إلى تقضي دوافع الناشطين الفلسطينيين وخلفياتهم. ولا سيما عقب حادثة سفارة الإمارات التي رافقت إحدى الفعالية الداعمة لقطاع غزة.

مع ذلك، تتمسّك عائلة الناطور بضرورة تحمّل المؤسسات الأمنية والقضائية مسؤولياتها، ومعالجة التجاوزات التي أودت بحياة أشخاص بعد توقيفهم أو أفضت إلى تغييبهم قسراً لفترات طويلة. ومن جهتها، طالبت «رابطة الحقوقيين الفلسطينيين في سوريا» و«الحملة الفلسطينية للعدالة وضحايا الاختفاء القسري» بالإفراج عن عادل عبد الفتاح الناطور ووقف أيّ إجراءات تهدف إلى ترحيله خارج البلاد، محذّرتين من المخاطر التي قد تترتّب على إبعاده في ظلّ غياب ضمانات واضحة بشأن سلامته ووضعه القانوني. وفي بيان آخر، طالبت «الحملة» بالإفراج الفوري عن الناطور ووقف أيّ إجراءات من شأنها ترحيله أو تعريضه لخطر الاضطهاد أو الاعتقال أو الاختفاء القسري. وفي الإطار نفسه، تحدّثت مؤسّسات حقوقية عن توقيف نحو 40 فلسطينياً في مناطق مختلفة، بينها خان الشيح وجرمانا والحسينية وركن الدين والهامة. وفيما أفرج لاحقاً عن عدد منهم، بقي آخرون، بينهم قاصرون، رهن الاحتجاز من دون توجيه تهم إليهم أو إحالتهم إلى القضاء.

هجوم أميركي على فصائل السويداء

واشنطن تزكّي العودة إلى «اتفاق عمّان»

عامر علي

في أحدث موقف أميركي معلَن من ملفّ السويداء الذي عاد ليتصدّر المشهد السوري بعد طيّ ملفّ «قوات سوريا الديمقراطية» تقريباً، استغلّ المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا والعراق، توماس برّاك، حادثة قيام «الحرس الوطني» (فصائل السويداء المحلّية) بطرد أحد وجهاء السويداء، وهو عاطف هنيدي، على خلفية انتقاده سياسة «الإدارة الذاتية» الناشئة في المحافظة الواقعة جنوبي البلاد، ليعلن أن بلاده «متمسّكة بخريطة الطريق الموقّعة العام الماضي بمشاركة سوريا والولايات المتحدة والأردن»، معتبراً أن هذه الخريطة «تمثّل السبيل الوحيد لحلّ الأزمة في السويداء». وفي منشور على منصّة «إكس»، رأى برّاك أن غياب «الحكم الرشيد» سمح لما وصفها بـ«العصابات» بملء الفراغ والتحرّك بدوافع «خبيثة». ويتطابق كلام المبعوث الأميركي مع خطاب السلطات الانتقالية التي تطلق على الفصائل المعارضة لها في السويداء صفة «عصابات خارجة عن القانون».

ودعا برّاك إلى «مواصلة بناء التعاون بين الدروز والعشائر في السويداء والدول المجاورة على طول حدود المحافظة»، على أساس «التسامح والتفاهم»، معتبراً أن هؤلاء يشكّلون «أمة واحدة وشعباً واحداً، بثقافات وأديان متنوّعة ومحترمة». كما دعا إلى اعتماد الحوار والتضامن بدلاً من «ردود الفعل الانفعالية».

وفي موازاة ذلك، دافع برّاك عن إجراءات السلطات الانتقالية، قائلاً إن الأخيرة «بدأت في مواجهة الجرائم الجسيمة التي ارتكبتها قواتها في تموز 2025، ومحاسبة المسؤولين عنها أمام محاكمها». ورأى أن السبيل الوحيد للمضيّ قدماً يتمثّل في «حوار يحقّق المساءلة ويعيد الأمن ويمهّد لعودة النازحين وإعادة إعمار ما دمّرته الأحداث»، داعياً جميع الأطراف إلى ضبط النفس والتواصل الجادّ، ومعتبراً أن «البديل من الحوار ليس النصر، بل جولة أخرى من الحداد».

وجاء موقف برّاك عقب حادثة عاطف هنيدي، الذي قال المبعوث الأميركي إن فريقه على اتصال به، إلى جانب عدد من الأشخاص الذين وصفهم بأنهم «ضحايا للعنف الطائفي»، وفق تعبيره. وكان هنيدي أصدر بياناً انتقد فيه بشدّة تصريحات المرجع الدرزي، حكمت الهجري، ولا سيما قوله إن الدروز «مشتركو العقيدة مع دولة إسرائيل» وإنهم «جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل». وبينما أوقف هنيدي وغادر السويداء إلى دمشق، نفت قيادة «الحرس الوطني» رواية الاعتقال، وقالت إنه «عقب التوترات التي شهدتها المجدل وتجمّع عدد من الأهالي في محيط منزل هنيدي على خلفية موقفه الأخير، تحرّكت قوة من الحرس الوطني في القطاع لاحتواء الموقف ومنع أيّ احتكاك يهدّد السلم الأهلي وسلامة المواطنين». وأضافت أن القوّة آمّنت خروج هنيدي، قبل أن تنقله، بناءً على رغبته، إلى حاجز قرية أمّ الزيتون، حيث استقلّ سيارة أجرة متوجهاً إلى دمشق.

وبالعودة إلى تصريح المبعوث الأميركي الذي لا يخفي دعمه للسلطات الانتقالية، فهو جاء بعد أيام قليلة من اشتعال بعض خطوط التماس بمواجهات اندلعت بين فصائل «الحرس الوطني» وقوات تابعة للسلطات، استعملت خلالها الأخيرة قذائف وطائرات مسيّرة. وأدّت هذه المواجهات إلى سقوط عدد من الضحايا المدنيين، إلى جانب وقوع أضرار مادّية جسيمة، من دون أن تغيّر في خريطة السيطرة القائمة في السويداء، منذ التدخّل الإسرائيلي. وكانت إسرائيل تدخّلت عسكرياً دعماً للفصائل المحلية، متّخذةً من «حماية الدروز» ذريعة لتثبيت موطئ قدم لها في الجنوب السوري، الأمر الذي استغلّه المرجع الدرزي، حكمت الهجري، في قيادة «إدارة ذاتية» ناشئة تتجت من توحيد الفصائل، قبل أن يعلن رغبته في الانضمام إلى إسرائيل، رابطاً مصير السويداء بتل أبيب. ومنذ توحيد الفصائل، تحوّلت هذه الأخيرة إلى أداة أمنية يتمّ استعمالها لقمع أيّ صوت معارض لآراء الشيخ الهجري، الأمر الذي دفع عدداً من وجهاء المحافظة إلى مغادرتها، تماماً مثلما فعل الأمير حسن الأطرش، حفيد الشيخ سلطان باشا الأطرش.

وأمام الموقف الأميركي المعلن، وتمسّك الهجري بارتباطه بإسرائيل، التي تخوض السلطات الانتقالية مفاوضات جديدة معها أملاً في التوصّل إلى اتفاق أمني، يبدو أن ملفّ السويداء مقبل على مزيد من الضغوط التي تستهدف إعادة فتح باب التفاوض في شأن وضع المحافظة. ولربّما تدفع هذه الضغوط نحو سيناريو مشابه لما جرى مع «قسد»، يقوم على إبقاء فصائل السويداء داخل المحافظة بعد ضمّها إلى الجيش. غير أن الوصول إلى تلك الصيغة سيبقى مرهوناً بموقف إسرائيل، باعتبارها الطرف الخارجي الأكثر تأثيراً في الملف، وبالضغط الأميركي عليها فيه، ومدى استعدادها للتخلّي عن جزء من النفوذ الذي راكمته هناك منذ تدخّلها العسكري العام الماضي، وفي الجنوب السوري عموماً منذ سقوط النظام السابق.

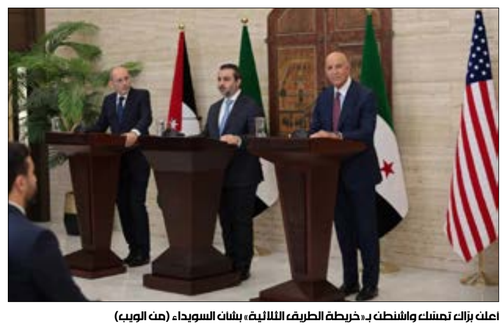

أعلن برّاك تمسّك واشنطن بـ«خريطة الطريق الثلاثية» بشأن السويداء (من الويب)

فلسطين

غزة تحتضن ثالث جنازة جماعية في شهرَين

غزة - **يوسف فارس**

شيّع أهالي حيّ الزيتون في مدينة غزة، أمس، جثامين 100 شهيد انتُشلوا من تحت أنقاض منازل مُدمّرة لعائلات ملكة والبلعاوي وسلمي، وذلك بعد ثلاث سنوات على استشهادهم في مجازر جماعية قضت فيها عائلات بأكملها داخل منازلها. وتُعدّ هذه الجنازة الجماعية، التي شُيّع فيها 60 طفلاً و55 شهيداً من عائلة ملكة فقط، الثالثة من نوعها خلال شهرَين، بعدما كانت عائلتا أبو شريعة والحسايِنة قد شيّعتا جثامين 150 شهيداً، وتبعتهما عائلتا كرم والسوافيري بتشييع 100 شهيد آخرين.

على أرض الحيّ، صُفّت الجثامين المُكفّنة بأعلام فلسطين، فيما تجمّع ذوو الشهداء لإلقاء نظرة الوداع الأخيرة، ومن بينهم أطفال نثروا الورود فوق الرفات. لم يكن الوداع كاملاً كما تنتظره العائلات عادةً؛ إذ حالت سنوات البقاء تحت الركام، وغياب الإمكانات اللازمة للتعرّف الدقيق إلى الهويات، دون استعادة ملامح الشهداء وتلمّسها. لكن هذا الوداع، بالنسبة إلى عشرات الأسر، كان الحقّ المؤجّل في الحزن، ولقاءً أخيراً بعد ثلاث سنوات من العجز عن معرفة المصير أو مكان الرقود.

غزة تحتضن جنازة جماعية لنحو 100 شهيد فلسطيني انتشلت جثامينهم من بين الأنقاض (أ ف ب)

يقول المتحدّث باسم جهاز الدفاع المدني، الرائد محمود بصل، لـ«الأخبار»، إن عملية الانتشال كانت «شاقّة جداً»، واستغرقت أياماً طويلة بسبب شحّ المعدّات الثقيلة، وذلك بعدما دمّرت إسرائيل، خلال حرب الإبادة، ما كان متوافراً لدى الدفاع المدني من جرافات وبواجر وشاحنات، إلى جانب معدّات البلديات والشركات الخاصة. ويشير بصل إلى أن الاحتلال لم يسمح، منذ بداية الحرب، إلّا بدخول عدد محدود من الآليات الثقيلة، تحديداً خلال الهدنة الأولى في كانون الثاني 2025، قبل أن يعمد لاحقاً إلى تدمير ما سمح بدخوله.

> **لا تقتصر أهمية هذه الجنائز الجماعية على بعدها العائلي، بل تتعداه إلى بعدها الجمعي**

ويلفت إلى أن عمليات البحث والانتشال باتت تُنفّذ بالأيدي وبمعدّات قديمة ومنهالكة، قائلاً: «العمل يتمّ ببطء شديد. لم نغلق سوى بضعة ملفات من ملفّات المفقودين من بين أكثر من 8 آلاف مفقود. السبب يعود إلى التكلفة المرتفعة لعمليات التنقيب وإزالة الركام، ومنع الاحتلال دخول المعدّات الثقيلة، وعدم اهتمام الجهات الدولية بإغلاق هذا الملف الشائك».

وبحسب جهاز الدفاع المدني، انطلقت، أمس، المرحلة الثانية من عمليات انتشال جثامين الشهداء من تحت الأنقاض في المحافظة الوسطى، والتي تشمل مدينة دير البلح ومخيّمَي النصيرات والمغازي، إلا أنها تسير بدورها ببطء شديد للأسباب نفسها.

ولا تقتصر أهمية هذه الجنائز الجماعية على بعدها العائلي، بل تتعدّاه إلى بعدها الجمعي، بوصفها شاهداً ملموساً على مجازر لم تُدوَّن إلّا بلغة الأرقام. ويقول مختار عائلتَي أبو شريعة والحسايِنة، جدوع أبو شريعة، إن مثل هذه الجنائز «تعيد حضور الحزن الفلسطيني، وتنصف الشهداء في غيبتهم الأخيرة»، حيث يستحقّون تكريماً يليق بهم. كما أنها تبعث، بحسب قوله، «بصرخة حيّة في وجه العالم الذي تغاضى عن إبادة شعب مظلوم طوال ثلاث سنوات ولم يحرّك ساكناً» حيال ذلك.

تقرير

خطر تمدّد الحرب شرقاً
البرهان يستعين بإريتريا... ضدّ إثيوبيا

الخرطوم - **مي علي**

تتّسع دائرة الحرب السودانية يوماً بعد يوم، في وقت يعود فيه ملفّ الدعم الخارجي لقوات «الدعم السريع» إلى الواجهة. وبحسب تقرير جديد صادر عن «بعثة الأمم المتحدة الدولية» لتقصّي الحقائق بشأن السودان، فقد ثبت ضلوع كيانات وشبكات خارجية في تقديم دعم لوجستي وعسكري إلى تلك القوات، شمل تجنيد وتدريب مقاتلين أجانب، وتوفير الأسلحة والذخائر والتكنولوجيا العسكرية المتقدّمة. ويأتي ذلك في وقت تشهد فيه العلاقات بين «المجلس السيادي» وحكومات بعض دول الجوار، ولا سيما إثيوبيا، توتراً متزايداً، مردّه إسناد تلك الدول «الدعم السريع»، وفتحها معسكرات لتدريب مقاتليه داخل أراضيها، تمهيداً لاستخدامها في مهاجمة مدن سودانية على الحدود. وفي هذا السياق، يجري الحديث عن معسكر «فانو»، الواقع على مسافة نحو 40 كيلومتراً من مدينة الكرمك السودانية، باعتباره أحد مواقع التدريب التي تضمّ مقاتلين من «الدعم» وآخرين أجانب، ويجري العمل فيه بإشراف من المخابرات الإثيوبية وتمويل إماراتي، وفق الاتهامات السودانية.

ولم تقتصر الإشارات الأممية على جهات غير حكومية؛ إذ حمّل التقرير دولاً بعينها مسؤولية المشاركة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إطالة أمد الحرب، وذلك عبر التدريب أو تقديم الإمداد والدعم اللوجستي والعسكري. وسمّى التقرير تلك الدول، التي شملت دائرتها كلّاً من كولومبيا والإمارات وتشاد وليبيا والصومال، في وقت تحدّث فيه مستشار الرئيس الأميركي للشؤون العربية والأفريقية، مسعد بولس، عن وجود أكثر من 12 دولة تقدّم دعماً عسكرياً إلى طرفَي الحرب.

وفي الوقت نفسه، تثير العلاقات المتنامية بين الخرطوم وأسمرا قلق أديس أبابا، التي تنظر إلى التقارب السوداني - الإريتري باعتباره عاملاً قد يهدّد استقرارها. وفي هذا الإطار، جاءت زيارة رئيس «مجلس السيادة»، عبد الفتاح البرهان، إلى أسمرا أخيراً، والتي تمّ خلالها التباحث في تطورات الحدود السودانية الشرقية والتدخلات الإثيوبية المتكرّرة في الأراضي السودانية، لتضاعف ذلك القلق. ولا يستبعد مراقبون أن يذهب الردّ السوداني - الإريتري على تدخّل إثيوبيا ووقوفها إلى جانب «الدعم السريع»، إلى أبعد من التنسيق السياسي والعسكري، وصولاً ربما إلى دعم قوات «جبهة تحرير تيغراي» المعارضة لحكومة أبي أحمد وإيوائها، وهو ما من شأنه فتح جبهة توتر جديدة على الشريط الحدودي في شرق السودان.

وبالعودة إلى تقرير بعثة تقصّي الحقائق، لا يتوقع المراقبون أن يؤدي صدوره إلى وقف الحرب أو إلى قرار دولي ملزم ضدّ «الدعم المتمرّدة» في كفّة واحدة، مضيفاً أن شراء الأسلحة والذخائر والطائرات جزء طبيعي من صفقات الدول، سواء في زمن الحرب أو السلم. وعلى أيّ حال، يشدّد مصطفى على أن أيّ مسار للحلّ «ينبغي أن ينطلق من الداخل».

> **يجد السودانيون أنفسهم أمام حرب لا تبدو نهايتها قريبة**

وبالتوازي مع استمرار القتال في عدد من المحاور والجبهات، تواصل الحكومة التابعة لـ«المجلس السيادي» التحضير لحوار داخلي شامل مع القوى السياسية، بستهدف تشكيل جبهة وطنية عريضة تمهّد لقيام حكومة مدنية بمشاركة مختلف القوى. غير أن هذه المبادرة لا تزال تواجه رفضاً من قوى عدّة، في مقدمها تحالف «صمود» المعارض، الذي يعتبر أن طرح الحوار قبل حسم الحرب لا يعدو كونه محاولة لتكريس حكم البرهان وضمان استمراره في السلطة، بدلاً من إعطاء الأولوية لوقف القتال. وفي الاتجاه نفسه، أثارت تصريحات حاكم إقليم دارفور والقيادي في «الكتلة الديمقراطية»، مني أركو مناوي، الذي تقاتل قواته إلى جانب الجيش منذ بدء الحرب، جدلاً واسعاً، بعدما حذّر من مخاطر الحوار المطروح على وحدة البلاد. ورأى مناوي أن أيّ حوار لا يكون شاملاً ومفتوحاً على أفق واضح لوقف الحرب، قد يقود إلى تفكّك السودان وظهور مسارات سياسية موازية.

إلى ذلك، يشهد الوضع الاقتصادي في البلاد انهياراً واسعاً؛ إذ يواجه السودانيون صعوبات متزايدة في تأمين أساسيات الحياة، من الغذاء والمياه إلى الخدمات الضرورية، فيما يواصل الجنيه تراجعه أمام العملات الأجنبية. وأدى الانخفاض الحادّ في قيمة العملة خلال الأيام الماضية إلى ارتفاعات قياسية في أسعار السلع، وصلت في بعض الحالات إلى نحو 40 في المئة. وبحسب إفادات مواطنين في الخرطوم وام درمان تحدّثوا إلى «الأخبار»، فإن تأمين لقمة العيش بات «مهمّة يومية شاقة، في ظلّ انقطاع الخدمات وارتفاع الأسعار». ويضيف هؤلاء أنهم بلغوا مستويات غير مسبوقة من اليأس حيال إمكانية تحسن أوضاعهم المعيشية، وسط إحساس متزايد بأن المسؤولين «لا يشعرون بمعاناتهم».

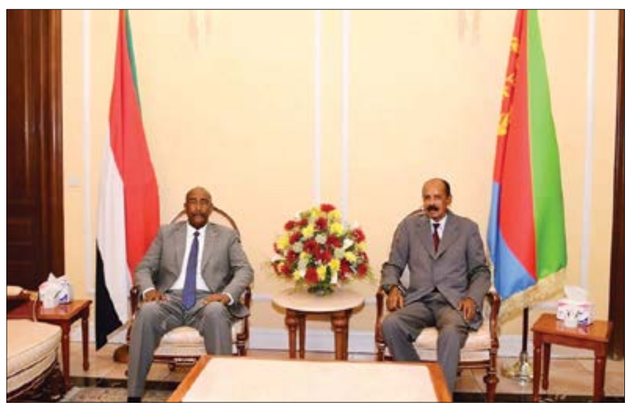

ضاعفت زيارة البرهان إلى اسمرا القلق الإثيوبي (من الويب)

منتخب لبنان

معسكر ودورة ودية بمنتخب أول متجدد

عبد القادر سعد

انطلقت مسابقة كأس لبنان بدورها الـ16 أمس الأحد، حيث سيستمر هذا الدور إلى 20 أيلول المقبل موعد المباراة الأخيرة ضمن الأسبوع الثالث من هذ الدور. سيأخذ اللاعبون فترة راحة ليوم واحد قبل أن يتوجّه قسمٌ منهم إلى العاصمة القطرية الدوحة. هؤلاء اللاعبون سيكونون لاعبي المنتخب الأول الذي سيخضع لمعسكر تحضيري في قطر من 22 وحتى 28 تشرين الأول، قبل المشاركة في دورة ودية في قيرغزستان

سيشهد المنتخب تغييرات كبيرة على صعيد الاسماء

حيث سيلعب مباراتَين وديّتَين مع منتخب قيرغزستان والمالديف في 1 و4 تشرين الأول، ليعود بعدها المنتخب إلى بيروت في الخامس من تشرين الأول.

هذا المنتخب الذي سيكون بقيادة المدير الفني الجزائري مجيد بوقرة الذي سيحضر إلى بيروت في 10 أيلول لمتابعة مباريات كأس لبنان، سيشهد تغييرات كبيرة على صعيد الأسماء. بوقرة قادَ منتخب لبنان في مباراة وحيدة مع منتخب اليمن والتي خسرَ فيها لبنان ولم يتأهّل إلى الكاس. لم يكن بوقرة

يعطي بوقزة وفريق عمله بصمت منذ انتهاء مباراة اليمن لبناء منتخب شاب قادر على التأهل إلى كأس العالم 2030 (طلال سلمان)

يعرف لاعبي المنتخب، خصوصاً أن العدوان الصهيوني على لبنان بدأ بعد فترة قصيرة من التعاقد معه، وبالتالي توقّف النشاط الكروي كلياً، وأقيمت المباراة مع اليمن في قطر بعد تأجيل موعدها مرّتَين. بعد هذه المباراة بدأ العمل من قبل بوقرة وفريق عمله الأجنبي للتحضير لتصفيات كأس العالم 2030 والتي تنطلق العام المقبل. قدّمَ بوقرة تقريراً مفصّلاً للاتحاد اللبناني عن استراتيجيته لهذه التصفيات، حيث تمّت مناقشتها في إحدى جلسات اللجنة التنفيذية. أساس هذه الاستراتيجية قائمٌ على تغيير كبير في أسماء اللاعبين وتخفيض معدّل الأعمار. هذا الأمر سينتج منه عدم استدعاء ما بين 12 و15 لاعباً من الذين شاركوا مع منتخب لبنان في مباراته الأخيرة أمام اليمن.

وضع بوقرّة تشكيلته التي سيستدعيها لمعسكر قطر، الذي قد يتضمن مباراة مع فريق السد القطري بطل الدوري وبكامل نجومه، والتي ستشارك في دورة قيرغزستان الودية. جرى استصدار تأشيرات دخول للاعبين اللبنانيين الذين يحتاجون إليها، في حين أن قسماً آخر سيكون من اللاعبين المحترفين في الخارج.

وستشهد القائمة أسماء لاعبين شباب سيكونون مع المنتخب الأول للمرة الأولى، إلى جانب بعض لاعبي الخبرة ولاعبين شباب أيضاً لكن سبق وتم استدعاؤهم للمنتخب الأول.

ويعوّل القيمون على الاتحاد والمنتخب الأول كثيراً على هذا المعسكر والدورة الودية لبدء مشوار بناء منتخب جديد هدفه الرئيسي التأهّل إلى كأس العالم 2030 ومن بعده كأس آسيا 2031. وسيكون عماد هذا المنتخب لاعبون شباب سيبدأ إعدادهم من اليوم كي يقودوا لبنان إلى نهائيات كأس العالم للمرة الأولى في تاريخ الكرة اللبنانية.

الكرة اللبنانية

إنجاز وتأهّل مستحق لمنتخب لبنان للشباب

اكتمل المشهد في العاصمة القيرغيزية بيشكيك وتأهّل منتخب لبنان لكرة القدم للشباب (دون 20 عاماً) إلى نهائيات كأس آسيا 2027 والتي ستقام في الصين. جاء التأهّل أمس الأحد بعد أن غاب لبنان عن الجولة الثالثة من التصفيات وانتظر ما ستؤول إليه مباراة كوريا الجنوبية وقيرغيزستان ضمن المجموعة عينها. فالمنتخب اللبناني الشاب خاض مباراتين فخسر الأولى أمام كوريا الجنوبية قبل أن يفوز في الثانية على قرغيزستان 3-2 في مباراة مجنونة جاء فيها الفوز في الدقيقة 99 بعد أن تصدى الحارس آدم أورفلي لركلة جزاء قبل هدف الفوز اللبناني. هذا الانتصار وضع المنتخب في المركز الثاني خلف كوريا وأصبحت حظوظه مرتفعة في أن يحجز مكاناً من ضمن أفضل سبعة منتخبات ستحتل المركز الثاني في التصفيات التي تضم ثماني مجموعات يتأهل منها أصحاب المراكز الأولى أيضاً. الشرط الوحيد ألّا يفوز منتخب قيرغيزستان على كوريا في المباراة الأخيرة، وهو ما حصل بالفعل حيث تعادل الفريقان سلباً ليضمن منتخب لبنان تأهله كأفضل المنتخبات السبعة المتأهلة عن مركز الوصافة في مجموعاتهم.

انطلاق كأس لبنان

انطلقت مسابقة كأس لبنان لكرة القدم أمس الأحد بثلاث مباريات ضمن الجولة الأولى للدور السادس عشر الذي يُقام هذا العام بنظام المجموعات. إذ قسمت الأندية الـ16 على أربع مجموعات يتأهل منها أول نادِيين إلى الدور ربع النهائي الذي سيُقام بعد انتهاء مرحلة ذهاب الدوري اللبناني للدرجة الأولى الذي سينطلق في 8 تشرين الأول المقبل. ففي المجموعة الأولى على ملعب العهد، كانت عودة البرج على الساحة الكروية بعد غياب طويل منذ مرحلة ذهاب دوري الدرجة الأولى للموسم الماضي مميزة. إذ حقق سفير الضاحية الجنوبية فوزاً كبيراً على فريق المبرة الذي ستنتقل رخصته إلى نادي الشباب الغازية 2-1. تقدم «الأصفر» عبر عيسى نادي في الدقيقة 40. وفي الشوط الثاني عادل المبرة عبر لاعبه برنارد في الدقيقة 64، قبل أن يمنح علي حرب البرج الفوز ونقاط المباراة للبرج في الدقيقة 94. وضمن المجموعة عينها، فاز الأنصار على السلام زغرتا 2-0 على ملعب طرابلس البلدي، سجلهما محمد المصري وعلي طنيش «سيسي» في الدقيقتين 64 و94. في المجموعة الرابعة، حقق فريق شباب الساحل فوزاً كبيراً على الرياضي العباسية 4-1 على ملعب الصفاء، في مباراة شهدت ثلاثية للفلسطيني هادي دكور (الصورة-رقم 7) في الدقائق (35، 56، و58) كما سجل محمد جمال الهدف الرابع في الدقيقة 69، في حين سجل هدف العباسية خالد ساطي في الدقيقة 23. وتستكمل اليوم الجولة الأولى من الدور 16 بلقاء وحيد يجمع العهد مع الإخاء الأهلي عاليه ضمن المجموعة الرابعة عند الساعة 15,00 على ملعب الصفاء، في حين يلعب الثلاثاء ضمن المجموعة الثالثة النجمة مع طرابلس على ملعب الشهيد رشيد كرامي عند الساعة 16,00. كما يلعب الصفاء مع الراسينغ على ملعب العهد عند الساعة 16,00. وتختتم المرحلة الأولى يوم الأربعاء عند الساعة 15,00 بلقاءَي الحكمة مع التضامن صور على ملعب الصفاء، وجويا مع الرسالة طورا على ملعب محمد سعيد سعد في جويا عند الساعة 18,00 ضمن المجموعة الثانية.

◄ إعلانات رسمية ►

تبليغ

مُوجه إلى حسين فيصل غزالة المجهول المقام.

إن محكمة الإيجارات في بعبدا قسم القاضي محمد عويدات تدعوك للحُضور إلى قلم المحكمة في بعبدا لتبلغ أوراق الدعوى رقم 2025/131 المُقامة من محمد خليل وهي بشأن الماجور الكائن في القسم /4/بلوك /c/ من العقار /405/ الحدث.

فينبغي حُضورك أو إرسال وكيل قانوني عنك وإلا ستتخذ بحقك التدابير القانونية سنداً لأحكام المادة /445/أ.م.م وما يليها.

رئيسة القلم بالتكليف
فاطمة الزعتر

فقرة ثكمية

تبلغ إلى محمد شادي مالك عولي المجهول المقام.

صادرة عن حضرة قاضي الأمور المُستعجلة في بعبدا الرئيس الياس مخيبر بتاريخ 2026/6/23 صدر حُكم في الدعوى رقم 2025/155 المُقامة من حسام كركلا سُجل برقم 2026/56 وقضى بإلزامك بإخلاء القسم /12/ من العقار /454/ الحدث تسري المُهل القانونية ابتداءً من اليوم الذي يلي النشر.

رئيسة الكتبة
فاطمة الزعتر

إعلان

صادر عن محكمة زغرتا المدنية الناظرة بالقضايا العقارية
الملف: 2026/53.
المُدعى عليهم: ورثة نخول موسى الشدياق وورثة جبور موسى الشدياق – مزيارة أصلاً- مجهولي الإقامة.

تدعوكم المحكمة للحُضور بالذات أو بالواسطة القانونية لتبلغ استحضار الدعوى المُقدمة من المُدعي: مارون سليم دينا وكيله الأستاذ زياد فرنجية بموضوع ترقين وشطب إشارة حق سطحي على شجرة خرنوب عن صحيفة العقار /113/صخرة وذلك بمُهلة /20/ يوماً من تاريخ النشر وإلا سيُصار لتعيين مُمثل قانوني عنهم ومُتابعة الدعوى حسب الأصول القانونية.

رئيس القلم
جبور نعنوم

كلمات متقاطعة 5172

افقيا

1- دولة أوروبية – خبز يابس – 2- مواطن أفريقي – 3- إحسان – دولة اسيوية – 4- فنانة سورية – لباس الهنديّات – 5- يصرّح – جزيرة كويتية – 6- للتفسير – جزيرة إماراتية – حيوان خرافي – 7- حشرات لاسعة – حرف جرّ – 8- بئر باللهجة العامية – من لا أخمص لقدميه – فلوس – 9- ضمير منفصل – راقصة مصرية – 10- سلالة أباطرة الصين مهّدوا السبيل للعلاقات التجارية بين الصين وأوروبا – مدينة مصرية

عمودياً

1- أعلى جبال العالم – طائر الشؤم – 2- عاصفة بحرية – مواطن من منطقة في مصر بين القاهرة وشلالات أسوان – 3- مدخل – عاصمة أوروبية – 4- دولة أوروبية – 5- خنزير برّي – إتمام الاتفاق وتوقيعه – 6- مدينة صينية – مكان واسع – 7- مدينة فرنسية – آلة موسيقية – 8- يُغالي في الأمر – مقياس بحري – 9- مدينة إيطالية هي رزينا سابقاً – 10- شاعر لبناني راحل اصدر جريدة الوطن حمل لقب «شاعر الأرز»

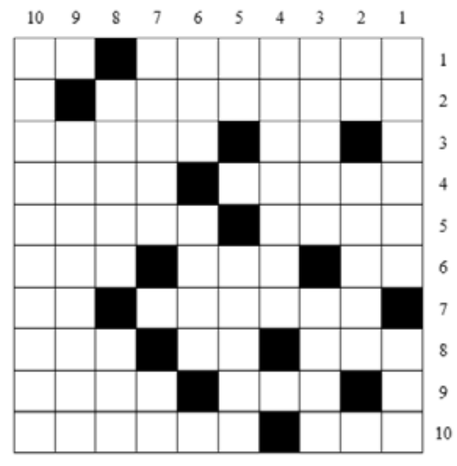

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- دجلة – ارواد – 2- يلي – ريفردي – 3- كيلو – لعب – 4- ا ا – ال – يا – 5- رتيب – تاميل – 6- كوب – لييج – 7- بورنيا – يم – 8- داي – زوسر – 9- كب – قر – دودج – 10- الرستن -- منام

عمودياً

1- ديكارت – دكا – 2- جلبّات – بابل – 3- ليل – يكوي – 4- وابور – قس – 5- بنزرت – 6- ايل – يو – 7- رفعت الأسد – 8- ورب – مي – روح – 9- إد – ي ي ي ي – دل – 10- دير الجماجم

sudoku 5172

4		2		1		3		9
				5				
	1		4		9		7	
9	3			7			8	1
	5			8			9	
				9				
	9		7		8		1	
7	6			2			4	5
	2		9		5		3	

حلول الشبكة السابقة

6	1	2	4	5	3	7	9	8
5	4	3	7	9	8	6	2	1
9	8	7	6	1	2	4	3	5
2	5	9	3	8	7	1	6	4
7	3	1	5	4	6	9	8	2
8	6	4	1	2	9	3	5	7
3	7	5	8	6	4	2	1	9
1	9	6	2	7	5	8	4	3
4	2	8	9	3	1	5	7	6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 469

كلمة السر من 6 حروف: الفيوم – ادكو – بحيرة – برلس – بالح – بور – توشكى – ثروة – حوض – حي – دمياط – سيوة – طا – ظل – عذبة – قارون – كم – مالحة – مربوط – منزلة – ماء – مرة – مصر – ناصر – يم

ة	ر	ي	ح	ب	ط	ث	م	ء	ا	ا	ر	ي	ح	ب
د	م	ي	ا	ط	و	و	ك	ا	ر	ر	و	ط	ا	ش
و	ك	د	ا	ش	م	ل	ي	م	و	ن	ط	ك	ج	ن
ن	ط	ل	ك	ج	ن	ي	م	ر	ب	س	و	ى	ر	ا
س	و	ى	ر	ا	ز	م	ص	ر	م	ي	ظ	ر	ن	ل
ي	ظ	ر	ن	ل	ل	ة	و	ر	ث	و	ل	ا	ب	ا
و	ل	ا	ب	ة	س	ل	ر	ب	ب	ة	ص	م	ض	ق
ة	ص	م	ض	ق	ي	ع	ذ	ب	ة	ر	ح	و	م	ف
ر	ح	و	م	ف	و	ي	ا	ل	ا	ن	ي	ة	ح	م

حلول الشبكة السابقة: تشيخوف

عملية حسابية 469

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	−		٪		=	3
٪		X		X		
	X		X	8	=	64
+		٪		٪		
	X	2	٪		=	6
=		=		=		
43		46		12		

حلول الشبكة السابقة

32	٪	4	X	6	=	48
٪		X		X		
8	X	7	٪	4	=	14
X		+		٪		
18	−	11	X	3	=	21
−		−		−		
72		39		8		

شبكة العنكبوت 469

إعداد نعوم مسعود

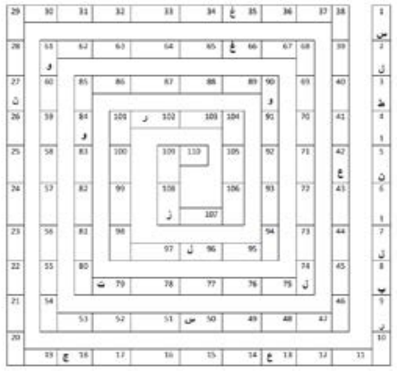

1 – 9 لقب نالَه الأمير فخر الدين الأول من قبل السلطان العثماني سليم الأول
8 – 18 ولاية ومدينة جزائرية
18 – 30 رئيس مصري راحل
29 – 39 لقب أطلق على الشاعر العباسي مسلم بن الوليد
39 – 52 من كتب الفيلسوف اللبناني جبران خليل جبران
50 – 61 عاصمة الدومينكان
60 – 66 مخترع الماني للطباعة الحديثة
66 – 74 ملك عراقي توفي بحادث سيارة
72 – 81 عاصمة مقدونيا
79 – 84 مدينة ايطالية
83 – 86 جائزة عالمية
86 – 90 خيف في فرنسا في محافظة دوردونيه يُعتبر اقدم كهف حضاري في العالم
89 – 93 احدى شخصيات رواية البؤساء للاديب الفرنسي فيكتور هوغو
93 – 97 دولة في اميركا الجنوبية عاصمتها سانتياغو
96 – 100 بحيرة أوروبية تُعرف باسم بحيرة جنيف
99 – 103 مصرف لبناني أسسه يوسف بيدس وأعلن افلاسه في ظروف غامضة
102 – 105 احد الهة الديانة الهندوسية
104 – 110 دولة اسيوية عاصمتها كوالالمبور

حل شبكة العنكبوت السابقة

زحل - حل ليلة منتصف الليل - لحن الغروب - روبن هود - وديع الشيخ - خليل روكز - زياد برجي - جيبوتي - تينيكاتا - كاريزما - مالوين - نوغا - غارسيا لورقا - قاشقلي - لي فان كليف - فرنكفورت - تشرنوبيل - ليدز

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5172

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

لاعب دولي للمنتخب الكولومبي في كرة القدم. إشتهر بقوة تسديداته المتقنة من مسافات بعيدة
1+3+2+8+9+5 = سيارة رياضية ■ 6+4+7 = كرم ■ 10+11 = عملة آسيوية
حل الشبكة الماضية: **دودانييف جوهر**

سينما

رامي قديح... «غضب» في البندقية

في «غضب»، أول أفلام رامي قديح الروائية الطويلة، تتحول أزمة المصارف اللبنانية إلى فيلم إثارة مشحون بالغضب والسخرية. اختان تقرران استعادة أموالهما بطريقتهما، في مغامرة تنطلق من واقع لبناني مازوم، قبل أن تمنحه السينما إيقاعاً محموماً وحلماً بالحرية، في عرض لافت ضمن «مهرجان البندقية» الحالي

شفيق طبارة

بلكون شقة في بيروت تحوّل إلى صالون حلاقة رجالية. مقصّ، كرسي، ومراة معلّقة على حائط يتقشّر. هنا تعمل مارو (ريم مروة)، الأم العزباء، وفي الداخل، شقيقتها داليا (ماريا ناكوزي) التي تبتلع حبّات الدواء بسبب سرطان يتقدّم في جسدها. أختان مفلستان في بلد مفلس، والمصارف مقفلة على أموالهما. من هذا اليأس، تلمع فكرة واحدة، مستحيلة وخطيرة بقدر ما هي منطقية: أموالهما هناك، في المصرف. فلماذا لا تأخذانها؟

عادة ما كانت هذه القصص تُعطى للرجل، من يُصارع النظام، ومن يخرق القانون طلباً للعدالة. أما هنا، فامرأتان تأخذان الدور لنفسيهما، وتمنحان أخوّتهما بعداً جديداً، مساحة تحرّر لا تقف عند حدود الشخصي، بل تتّسع لتشمل بلداً باكمله. مارو وداليا لم تعودا راضيتين عمّا يقدّمه هذا البلد، فوضعتا قواعدهما الخاصة.

حين يصبح استرداد الوديعة عملية سطو

من هنا ينطلق «غضب» أوّل فيلم روائي طويل للمخرج اللبناني رامي قديح، الذي يعرض في «مهرجان البندقية السينمائي الدولي» المقام حالياً بدورته الـ 83. تدور الأحداث في ربيع 2022. مارو تحتاج المال لعلاج داليا. لكنها تصطدم بمدير المصرف (فؤاد يمين) الذي يهزأ من طلبها استرداد وديعتها. تتعرّف بالمصادفة إلى ناطور بناية وسيم يسكن في الشقة المجاورة للمصرف، فتكتشف أنّ جداراً واحداً فقط يفصل بين منزله والمصرف. تستلهم فكرتها من عملية سطو حقيقية جرت في بيروت عام 1976 إبّان الحرب الأهلية، حين فرّت مجموعة مسلحة بما يزيد على عشرين مليون دولار من أحد المصارف.

لتنفيذ الخطة، تستعين الأختان برجلين لا علاقة لهما بعالم الإجرام: حمزة (حسن عقيل)، شاب غاضب ومثقل بديون لرجل عصابات، وأبو الصبح (عصام بو خالد)، عنصر حزبي سابق، طيب القلب رغم ماضيه، لا يريد إلا إنهاء يومه بسلام.

المسار يقود صوب خطة هروب، لكنّ الأختين تخفيان سرّاً أو اثنين عن شريكيهما، فينكشف الأمر وتتوالى العواقب على نطاق أوسع ممّا توقعتاه.

من الأزمة المالية إلى الشاشة: الواقع يكتب الحكاية

لم تولد فكرة الفيلم من الخيال وحده. يروي قديح أن الشرارة الأولى كانت رسالة بعثها إلى صديق عام 2019، حين منعت المصارف اللبنانية المودعين من سحب أموالهم: «هل عليّ أن أكتب فيلماً عن عملية سطو أسرق فيها أموالي أنا؟». يومها، كانت زوجته وشريكته في كتابة السيناريو، نورا ماريانا، بحاجة إلى عملية رفض المصرف تمكينها من دفع كلفتها من مدّخراتها الخاصة. ما عاشه قديح فردياً، عاشته بيروت كلها. وفي أيلول (سبتمبر) 2022، اقتحمت سالي حافظ فرع «بلوم بنك» في السوديكو، مطالبة بجزء من وديعتها لتغطية علاج شقيقتها المصابة بالسرطان، وتحوّلت خلال ساعات إلى «بطلة» على مواقع التواصل، في واقعة أشعلت موجة مماثلة من اقتحام المصارف في مناطق لبنانية عدة.

بإتقان وما يكفي من الموهبة، يتجنّب قديح فخّ نقل الفكرة من الواقع حرفياً إلى الشاشة، فيعطي الأولوية للعاطفة وللشعور بالحرية، متجسّداً في المراتين وفي الـ «بي. أم. دبليو» التي ستقلّهما بعيداً. تتحوّل رويداً رويداً إلى ما يشبه الخرافة، كأنّنا بها بساط ريح نحو حرية ربما. ينضح الفيلم ببراعة في الكتابة والإخراج

ريم مروة وماريا ناكوزي في الفيلم

> **تنطلق عملية اقتحام المصرف بإثارة قلّ نظيرها في السينما اللبنانية**

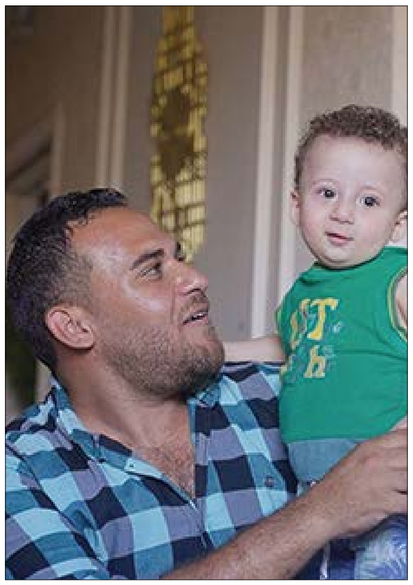

في «المواطن أسامة»، مرشّح فلسطين للأوسكار، يوثّق أحمد حسونة حياة مصوّر في شمال غزة بين العدسة والعائلة. لكن الفيلم، الذي يريد استعادة الإنسان خلف صور الحرب، يقع في مفارقة قاسية: يراكم مشاهد الدمار والموت حتى يكاد يُغيّب بطله، ويعيد طرح السؤال عن حدود الشهادة حين تتحوّل إلى سينما

غزة تحجب «المواطن أسامة»

في شمال غزة المحاصر، يكافح أسامة، المصوّر الفتى السابق الذي تحوّل إلى موثق حربي، لحماية زوجته وطفله المولود حديثاً بينما يوثق الدمار من حوله، مدفوعاً بواجبه وأمله وسط الجوع والفقد والصدمة، ليقدم صورة خام وحميمة عن الصمود والإنسانية في زمن الحرب.

مرشّح فلسطين للأوسكار

في «المواطن أسامة»، فيلم أحمد حسونة المشارك في «مهرجان البندقية»، نراه يقف خلف عدسته يوثق ركاماً وأشلاء ودخاناً، بينما تنتظره في البيت عائلته. كان لهذا أن يصنع فيلماً كاملاً عن صحافي في غزة ممزّق بين واجب النقل وواجب الأبوّة، لكن الفيلم، للأسف، لا يقف عند هذا التمزّق طويلاً، بل يسارع دائماً نحو الانفجار التالي.

في الفيلم الذي رشحته فلسطين ليمثّلها في الأوسكار، نعرف عن أسامة أقل مما نعرف عن أي شيء آخر. المخرج، بحسب بيانه، أراد أن يقول إن الصحافي كائن من لحم ودم، يتألم كما يتألم أهل غزة جميعاً. النيّة نبيلة ومفهومة تماماً. لكن الفيلم نفسه يخون هذه النيّة، فبدل أن يتوقف عند تفاصيل أسامة الصغيرة، ينجرف مرّة تلو الأخرى إلى ما يصوّره أسامة هو نفسه من دمار وجثث ودم، فنفقد أسامة أمام فظاعة ما يصوّره.

والمشكلة هنا ليست أخلاقية بقدر ما هي بنائية. حين يختار المخرج أن يقدّم لنا المجزرة والانفجار مرّة بعد مرّة، فهو لا يفعل سوى تكرار ما نراه يومياً على شاشات هواتفنا وتلفزيوناتنا. لا ندري ما الذي يريد أن يريه لنا أكثر مما نراه كل يوم: السماء السوداء، الأشلاء، الموت، المجازر، الناس الذين يتسابقون على الإعاشات، والمساعدات التي تسرق. لا نعرف ماذا يحاول الفيلم أن يقوله لنا، أو ما الإضافة التي يريد تقديمها، حين يعيد إنتاج المشهد نفسه بلا محاولة للبحث عما هو أعمق، الإنسان خلف الصورة، الشخص الذي يعيش هذه الكارثة لا مجرد ما تصوّره عدسته.

الشهادة والألم وحدهما لا يصنعان سينما. السينما، حين تتعامل مع كارثة بهذا الحجم، مطالبة بأن تختار، لا أن تجمع كل شيء وتضعه أمامنا. ما يُتعب في هذا النوع من الأفلام، وقد بات نوعاً بحد ذاته، أنه يكرّر الصورة نفسها فيلماً بعد فيلم. الموت، الجوع، الركام، الدم. ونحن، كمشاهدين، نُستدرَج مرّة أخرى.

شفيق...

أميركا أمام ذاكرتها السوداء
مارتن ماكدونا يطارد أشباح الإمبراطورية

في «حصان بري تاسع»، الذي عُرض ضمن المسابقة الرسمية لـ«مهرجان البندقية»، يبلغ مارتن ماكدونا ذروة نضجه. جامعاً الكوميديا السوداء بالمأساة والسياسة والصداقة، على خلفية انقلاب تشيلي عام 1973. يصطحبنا إلى جزيرة أيستر مع جاسوسين أميركيين يطاردهما الموت والذنب، في تأمل ساخر ومؤلم في السلطة والإمبريالية والهزيمة

«ربما كان عليّ أن أقتل عدداً أقل من الناس وأقضي وقتاً أطول مع الخيول». بهذه الجملة يختتم المخرج الأيرلندي مارتن ماكدونا فيلمه الأخير، تاركاً ساعتين من الهذيان والألم والفكاهة تغمر المشاهد، دافعة إياه للتأمل في المعنى العميق لسيناريو عظيم بكل بساطة.

لن يكون من المبالغة وصف «حصان بري تاسع» (المشارك في المسابقة الرسمية لـ «مهرجان البندقية») بأنه أحد أروع وأكثر الأعمال إلهاماً في السنوات الأخيرة.

وجد ماكدونا طريقة لدمج السياسة والدراما والكوميديا والصداقة في فيلم يشكّل ذروة مسيرته السينمائية. الفيلم دراما تاريخية لأنه يبدو كأنه يتكشف في حاضر ملحّ. سينما تُسمع وتُرى، سينما تتحرك وتكشف. وهكذا يُحقق ماكدونا فيلمه الأكثر رقياً ورهافة وتوازناً وألماً.

على أبواب انقلاب تشيلي

يبدأ الفيلم قبيل الانقلاب الذي سيطيح بحكومة اليندي في تشيلي. تدور الأحداث عام 1973، والولايات المتحدة في ذروة سباستها الخارجية المتوجسة. بينما تواصل وكالة الاستخبارات المركزية تدخلها في شؤون دول أميركا اللاتينية، مُمهدةً لانهيار ديمقراطية منتخبة شرعياً، يستقل جاسوسان غريبا الأطوار طائرة ويهبطان في جزيرة إيستر. المهمة، في الظاهر، هي تتبع أثر عالم أنثروبولوجيا اختفى هناك. لكن الحقيقة أكثر تعقيداً وقتامة.

> **يتدفق إحساس المأساة من خلال الكوميديا السوداء**

في هذه الحالة، شخصية، العميل كريس (جون مالكوفيتش)، مصاب بمرض عضال، يستمع إلى هانك ويليامز، ويتمنى لو يموت والريح تداعب شعره. يرافقه في هذه الرحلة الأخيرة لي (سام روكويل)، المضطرّ لتحمل ضغط رئيسه إم جيه (ستيف بوسيمي)، نظراً إلى أنّ كريس يعرف أخطر أسرار الولايات المتحدة الأميركية.

يُخرج ماكدونا الفيلم على خلفية تاريخ كُتب بالفعل (إضافة إلى المأساة التشيلية الوشيكة، ثمة إشارات عدة إلى اغتيال كينيدي). سرعان ما تتجاوز جزيرة إيستر، أو «رابا نوي» كما يسميها السكان الأصليون، كونها مجرد خلفية غريبة، لتصبح شخصية بحد ذاتها. تماثيل الموآي الضخمة، التي تبرز ظلالها الصامتة في مقابل السماء الشاسعة والسهول الممتدة، تراقب بصمت بؤس هؤلاء الرجال الصغار، مُبرزة التناقض الصارخ بين عظمة ذلك المكان وتفاهة المؤامرات الإمبريالية.

كما هي الحال دائماً في سينما ماكدونا، يتميز الحوار بالحدة والدقة، ويتدفق إحساس المأساة بقوة من خلال الكوميديا السوداء القاسية. فقدان الذاكرة، والمرض والوعود بشأن نهاية الحياة، والشعور بالذنب لما مضى، والشعور الظاهر بما سيأتي، والخيول البرية، وأكثر الأماكن عزلةً على وجه الأرض... كلها عناصر تمزج بين الفكاهة السوداء والتأملات الذكية في مصير العالم.

«حصان بري تاسع» فيلم عظيم عن حماقة السلطة، واستحالة الهروب من الذات، وقرب النهاية، والجمال المأساوي لمن يحاولون، ولو للحظة، الخروج عن مسار التاريخ.

فيلم صداقة يجمع سلسلة من المواقف والحوارات المؤثرة، مُزيّن بروحانية تنعكس في أجواء شعرية ساحرة غامضة. في ثنايا القصة، يصف ماكدونا الشعور بالذنب بربطه بما ارتكبته وكالة الاستخبارات المركزية في تشيلي، كتشويه الديمقراطية من قبل دولة تفتخر بـ«تصديرها». أمر مُضحك، لولا أنه مأساوي.

أميركا وذاكرة التدخلات

قال ماكدونا في المؤتمر الصحافي: «عند مشاهدة الفيلم اليوم، يبدو كأنه انعكاس للوضع الجيوسياسي الراهن. لم يكن خياراً مُتعمداً، بل حدث بشكل طبيعي. ما يُرعبني أكثر أنه في سبعينيات القرن الماضي، كان الناس على الأقل يتمتعون باللياقة والذكاء الكافيين لإخفاء الفظائع التي كانت تُرتكب، أما اليوم، فيفعلونها جهاراً نهاراً». لا شيء أصدق من ذلك، الكونغو عام 1960 (المذكورة في الفيلم)، فيتنام، العراق، بنما، فنزويلا... قائمة طويلة، تُحدّث شهرياً تقريباً. دورات وتكرارات، كما يُقال، لا جديد في الأفق. ربما يكون هذا صحيحاً، ولكن كما يشرح كريس (مالكوفيتش) بشعره الأشعث، هناك دائماً وقت لإحداث فرق. مثل «حصان حرب وُلد في سلاح الفرسان ومات مع الهنود»، عبارة تتردد في الفيلم بأكمله.

مرة أخرى، علاقة صداقة بين رجلين، ومرة أخرى يأتي الموت كأداة قادرة على تشويه السلطة والوعي. يمتلك ماكدونا قدرة نادرة على تحويل السخرية والألم إلى شرارات من العبقرية الخالصة، بروح دعابة قاتمة كأرواح شخصياته. يُضاف بُعد سياسي واضح إلى سعي كريس للخلاص. نقد ينسج ـ في مكان ما بين الخيال السياسي ونظرية المؤامرة ـ مصير كينيدي بمصير البندي، مُعطياً صوتاً لشعور الولايات المتحدة بالذنب الاستعماري.

الهزيمة بوصفها قدرا

«حصان بري تاسع» يأخذ فكرة الهزيمة إلى عواقبها النهائية. يفعل ذلك بصبر يكاد يكون ساحراً، وبشاعرية رصينة وجريحة، من دون أن يستسلم لا لاستعراضية التعليقات الذكية الدائمة ولا لكسل الحوارات الآلية، ومن دون أن يُغرق المشاهد باستعارات. إنه فيلم عن الهزيمة، متجذّر بعمقٍ في خيبة أمله الحميمة، إلى درجة أنّه لا خيار آخر سوى الاستسلام لها، بل الاعتراف بها، من دون أي عذر.

شفيق...

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الاثنين 7 أيلول 2026 العدد 5868

مقاطعة

صفعة قوية على وجه غال غادوت!

علي سرور

في عام 2017، وصل نجاح الممثلة الإسرائيلية، غال غادوت، إلى الذروة بعيد إصدار فيلم «المرأة الخارقة». لكن منذ انطلاق حرب الإبادة على قطاع غزة في 2023، انقلبت مسيرة المُجنّدة الإسرائيلية السابقة رأساً على عقب، متبعةً مسار السقوط الحرّ. ويوحي استمرار غادوت في تصدّر أدوار البطولة بأنّها لا تزال تحتفظ بمكانة بارزة بين نجمات هوليوود، غير أنّ المراجعات النقدية ترسم صورة مغايرة، إذ تتكرر الانتقادات لأدائها، فيما تتوالى التعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي متسائلةً ما إذا كان بريق نجوميّتها وحجم الأدوار التي تُسند إليها يتناسبان، على أرض الواقع، مع قدراتها الفنيّة. في هذا الإطار، ما لبث أنّ تصدّر فيلم «ذا رانر» العناوين بعد ساعات من انطلاقه، لا من باب المدح والإعجاب، بل من زاوية العلامة النقدية «المهينة» التي حصل عليها.

فيلم مُلطّخ بدماء الأبرياء

انطلق الفيلم في الثاني من أيلول (سبتمبر)، على منصّة «برايم فيديو» حول العالم، وتدور أحداثه السريعة حول شخصية مايا مارتن التي تلعب غادوت دورها، وهي محامية ناجحة في لندن يتعرّض ابنها الصغير للاختطاف. تتسارع وتيرة الأحداث حيث يتعيّن عليها أن تجري حول المدينة وهي تتبع تعليمات خطيرة من الخاطف المجهول.

بعد سلسلة من خيبات الأمل التي لحقت بمسيرة غادوت المهنية خلال الآونة الأخيرة، لا سيّما أدائها «المتواضع» في فيلم «بياض الثلج»، عوّلت الممثلة الإسرائيلية على العمل الجديد لتغيير مجرى الأمور. لكن سرعان ما تلقّت صفعةً أكثر حدّة من سابقاتها، إذ كشف موقع «روتن توماتوز» (الطماطم الفاسدة)، أنّ فيلم «ذا رانر» نال نتيجة سيئة جدّاً. وحاز العمل 9 في المئة فقط من الآراء الإيجابية، علماً أنّ المعدّل الوسطي

للأعمال بحسب موقع «نو فيلم سكول» هو 62 في المئة.

خليط من الفشل

لا يمكن فصل الجدل المحيط بالفيلم عن مواقف بطلته غال غادوت السياسية، إذ واجه العمل دعوات للمقاطعة واحتجاجات على خلفية كونها إسرائيلية وخدمتها السابقة في «جيش» الاحتلال خلال العدوان على لبنان في تموز (يوليو) 2006، إلى جانب مواقفها المعلنة المؤيدة لحرب الإبادة على غزة. ووصلت تداعيات ذلك إلى مواقع التصوير في لندن، حيث شهدت عمليات الإنتاج احتجاجات واعتقالات.

غير أنّ المقاطعة السياسية ليست التفسير الوحيد لتعثر الفيلم، لا سيّما أمام الاستقبال النقدي المتردي. فقد ركّزت المراجعات على ضعف السيناريو، وافتعال الحبكة، وتوقّع مسارات التشويق، إلى جانب أداء غادوت الذي وُصف في بعض المراجعات بالجامد والمحدود عاطفياً. كما طالت الانتقادات الإخراج والإيقاع وحركة الكاميرا، فضلاً عن أفكار العمل حول المراقبة والذكاء الاصطناعي التي بقيت سطحية. وهكذا، بدا الفيلم عالقاً بين مقاطعة سياسية ومشكلات فنية جعلت فشله أكثر وضوحاً.

«المقاطعة» تقضّ مضاجعهم

مع توسّع دائرة الإجرام الإسرائيلي التي لم تنحصر بقطاع غزة، واجهت تل أبيب موجة من التبدّل الحادّ في الرأي العام العالمي حيالها. بدوره، كان الشارع الغربي مسرحاً لهذا التغيّر، محدثاً تحوّلاً على نطاق غير مسبوق، سواء في عواصم القارّة الأوروبية، أو في مختلف الولايات الأميركية. ومن بين أساليب المواجهة المتعدّدة لآلة القتل الإسرائيلية، نشطت حالات المقاطعة الثقافية والأكاديمية والفنيّة بشكل واسع.

ونالت غال غادوت حصّتها من هذه الحملات، لا سيّما أنها حرصت على «الاعتزاز» بتجيّزها المُطلق إلى جانب القوات الإسرائيلية. وسبق أن اعترفت بأنّ الضغط الجماهيري كان أحد العوامل الرئيسية التي أدّت إلى الأداء التجاري «المتواضع» لفيلم «بياض الثلج».

على بالي

أسعد أبو خليل

تنشر مجلّة «المجلّة» السعوديّة سلاسل عن عبد الحليم خدّام. وخدّام لم ينشقّ عن النظام السوري يوماً، بل كان مخلصاً ومُطيعاً له ودعم حافظ وبشّار، إلى أن تخلّى عنه بشّار. وكانت الخطّة آنذاك (ويرى جواشوا لانديس أنّها كانت السبب في اغتيال الحريري) أن يسيطر الفريق الذي اشتراه رفيق الحريري في داخل نظام بشار على السلطة. لكنّ الحاكم النزق استبق الفريق وأقصاه عن الحُكم. «المجلّة» تنشر تحقيقات عن خدّام كأنّه كان عنوان الديموقراطية والمعارضة. خدام عرض نفسه للبيع على أثرياء لبنان منذ 1976. لم يلتقِ بثري لبناني (سياسي أو غير سياسي) إلّا وتلقّى منه كنوزاً. الصحافي إياد موصللي في كتابه «سَيفنا والقلم» يروي عن ثري لبناني (من بتغرين) كيف أنّه أرسل له حقيبة بستة ملايين دولار. وكان الأثرياء يتسابقون في إهدائه سيّارات ومجوهرات ونفائس متنوّعة. وكان هناك تنافس على دعوة زوجة خدّام لقضاء الصيف في جنوب فرنسا. الرجل الذي كان المُخطِّط للسياسات الإجراميّة للنظام السوري في لبنان (أو هو المشارك الأوّل مع حافظ الأسد في السيطرة الفظّة على مقدّرات لبنان) أصبح محموداً في الإعلام السعودي لأنّه رمى بنفسه في أحضان عائلة الحريري والنظام السعودي. الرجل الذي كان من دُعاة اغتيال أنور السادات والذي لم يوفّر لسانه السليط في تقريع النظام السعودي وفي الدعوة لابتزازه، أصبح الهارِب المُدلَّل من سوريا. خدام كان أوّل وأكبر عنوان لفساد النظام السوري في لبنان، ونفوذه مع حافظ الأسد فتح أمامه خزائن كلّ أثرياء لبنان: مِن الطامعين بالمناصب والمنصرفين إلى أعمالهم. يريدون فقط كفّ يد المخابرات السورية عن أعمالهم. لم يكن يقوم بخدمة إلّا ويقبض ثمنها أموالاً طائلة. كلّ ما يقوله خدام عن النظام السوري وفساده وتسلّطه يسري عليه. هو كان مشاركاً في السلطة على عكس رؤساء الوزارات. ولا يمكن أن يكون حافظ الأسد أو رفعت الأسد قد اتّخذوا قرار اغتيال كمال جنبلاط من دون تنظير من خدّام. لن يكتب يوماً أقاصيص عن إذلال خدّام لسياسيّ لبنان لأنّ ذلك يُهين المتلقّين المتبجّحين.

المفكرة

«الفكر الأخضر» رحمةً بالبيئة

■ بحثاً في موقع البيئة في الفكر والممارسة السياسية والاجتماعية، والعلاقة بين حماية الطبيعة والحقوق الأساسية للإنسان، ينظم «منتدى شملان الثقافي» ندوة بعنوان «الفكر الأخضر: بين الإيديولوجيا والحق الطبيعي»، يوم الخميس 10 أيلول (سبتمبر) في منزل الصحافي نبيل المقدّم.

يشارك في الندوة كلّ من الباحثة والكاتبة في قضايا البيئة والإنسان كوثر شيا، ورئيس التجمع اللبناني للبيئة مالك غندور، ورئيس حزب «الخضر» اللبناني فادي أبي علام، ومفوض العلاقات الدولية في «الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان» بسام القنطار.

تطرح الندوة، نقاشاً حول مفهوم «الفكر الأخضر» وحدوده بين كونه توجهاً فكرياً وإيديولوجياً وبين النظر إلى حماية البيئة باعتبارها حقاً طبيعياً، مع مقاربة للقضايا البيئية من زاوية علاقتها بالإنسان والمجتمع والحقوق.

ندوة «الفكر الأخضر: بين الإيديولوجيا والحق الطبيعي»: الخميس 10 أيلول (سبتمبر) - الساعة 6:00 مساءً - «منزل الصحافي نبيل المقدّم» (شملان).

بحثاً عن حلول لأزمة النزوح

■ في إطار النقاش في واقع النزوح وتداعياته، ينظم «الملتقى الوطني الدائم للعمل من أجل الإنسان في لبنان» ندوة حوارية بعنوان «ملف النزوح في لبنان: الآثار الاجتماعية والتربوية والإنسانية»، يوم 11 أيلول (سبتمبر)، الجامعة الأميركية للثقافة والتعليم.

تتناول الندوة ملف النزوح في لبنان من جوانبه الاجتماعية والتربوية والإنسانية، مع التركيز على تداعياته على المجتمع اللبناني، ولا سيما في المناطق التي تواجه ضغوطاً إضافية نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

ويشارك في الندوة رئيس الملتقى الباحث بسام الهاشم، وممثل وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان علي نور الدين، والباحث محمد إبراهيم شمس الدين، ومنسق تجمع أبناء القرى الحدودية الأستاذ طارق مزرعاني، فيما يدير اللقاء فادي أبي علام.

ندوة «ملف النزوح في لبنان»: الجمعة 11 أيلول (سبتمبر) - الساعة 4:00 عصراً - «الجامعة الأميركية للثقافة والتعليم» (بدارو).

الخلاص: وحدة وطنية وسلم أهلي وتحرير

■ يعقد مؤتمر وطني تحت عنوان «وحدة وطنية، سلم أهلي، تحرير»، بدعوة من مجموعة من الشخصيات الوطنية، تضم وزراء ونواباً سابقين وإعلاميين ومثقفين وناشطين اجتماعيين وأطباء، يوم السبت 12 أيلول (سبتمبر)، في فندق «غاليريا».

يهدف المؤتمر إلى إطلاق إطار وطني جامع، يسهم في مواجهة التحديات التي يمر بها لبنان، والعمل على تشكيل لوبي وطني يمارس الضغط السياسي والشعبي من أجل حماية الوطن، ودعم التحرير والمقاومة، والحفاظ على السلم الأهلي والوحدة الوطنية.

كما يطرح المؤتمر رفض التطبيع مع إسرائيل ورفض اتفاق الإطار، ضمن رؤية تسعى إلى تثبيت ثوابت وطنية في مواجهة ما يرونه مخاطر تهدد لبنان وسيادته.

مؤتمر «وحدة وطنية، سلم أهلي، تحرير»: السبت 12 أيلول (سبتمبر) - الساعة 10:30 صباحاً - «فندق غاليريا» (الجناح).

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com